



سياسية - فكرية - ثقافية

اقتصادية اجتماعية

**الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي**

العدد (٢٣) - كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٨

الافتتاحية:

قرار ترامب بالانسحاب العسكري الأميركي من الأراضي السورية: محاولة لمقاربة الحدث

مع انتصار البيت الأبيض على الكرملين في الحرب الباردة بخريف 1989 أصبحت أهمية تركية أقل عند واشنطن وليس بمثل ما كانت في الحرب الباردة حاول الأتراك زيادة قيمتهم من خلال طرح فكرة (عالم تركي يمتد من بحر إيجة حتى تركستان الصينية)،

وهي فكرة قدمها الرئيس التركي توركوت أوزال قبيل وفاته عام 1993، لاستيعاب الفراغ السوفياتي في الجمهوريات الإسلامية ذات الثقافة التركية: أذربيجان- تركمانستان- أوزبكستان- كازاخستان- قرغيزيا. لم تنجح فكرة أوزال ولم تنسق عند الأميركيكان، وقد كان موت هذا المشروع، مع سد أبواب الاتحاد الأوروبي أمام الأتراك، مترافقاً مع صعود الإسلاميين الأتراك، أو لا نجم الدين أرباكان في التسعينيات، ثم تلميذه رجب طيب أردوغان. حاول أردوغان، في ظرف الصدمة الأميركيّة إثر 11 سبتمبر 2001، تسويق إسلاميته كـ"نموذج أمريكي للعالم الإسلامي" في مواجهة تنظيم القاعدة. تعاطى الأميركيان بـ"الإيجابية" مع هذا الطرح الأردوغاني، الذي كان يشمل تسويق (التنظيم العالمي للإخوان المسلمين) عند الباب الأبيض، وقد ظهرت ترجمات ذلك عام 2005 من خلال الضغط الأميركي على الرئيس المصري حسني مبارك لمشاركة (الإخوان المسلمين) في انتخابات مجلس الشعب، ثم في مشاركة الفرع الراواني العراقي، أي (الحزب الإسلامي)، في وزارة نوري المالكي بـ"أيار" 2006 وهو ماكسير مقاطعة سنة العراق للعملية السياسية التي كانت منذ عام 2003 برعاية أميركية- ايرانية في عراق مابعد صدام حسين. في عام 2011 ومع الانفجارات في خمس جمهوريات عربية ظهر تحالف أوباما- أردوغان كظهور لـ"توصيل" (الإخوان المسلمين) للحكم في تونس ومصر أو للمشاركة به في طرابلس الغرب وصنعاء وفي تزويدهم المعارضة السورية من خلال "المجلس الوطني السوري".

هذا، مع الغطاء الأميركي لعمليات اسقاط حكم (الإخوان المسلمين) في مصر في 3 يونيو 2013، والذي يقال أن ذلك حصل بضغط وزارة الدفاع-البنتاغون) من دون رضا البيت الأميركي، من الملاحظ دخول العلاقات التركية-الأميركية في التوتر والافتراق، وهو ما ظهر أساساً في الملف السوري. إن فشل محاولة الانقلاب العسكرية التركية في 15 تموز/أغسطس 2016، والتي هناك مؤشرات كثيرة عن رضا الأميركي عنها، اتجه أردوغان نحو موسكو، وقد كانت مساهمة الأتراك أساسية في سقوط حلب والغوطة وشمال حمص من أيدي المعارضة السورية المسلحة، ولو لأنقرة مالكت موسكو قادرة على إنشاء (مسار أستانة) وللإعلى جعل مفاوضات جنيف تقلص إلى (السلة الدستورية) من دون السلاسل الثلاث الأخرى، وهو ماتم تكريسه عبر "مؤتمر سوتشي للحوار" في 30 كانون الثاني/يناير 2018. قبض الأتراك من الروس ثمناً مرتفعاً مقابل ذلك، أولاً شريط جرابلس-الباب-إعزاز (2016) ثم عفرين (كانون الثاني/يناير 2018) ثم انفاق ادلب بين بوتين وأردوغان (17 أيلول/سبتمبر 2018). كان ابتعاد أردوغان عن واشنطن سببه تخلي الأخيرة عن تحالفها مع (الإخوان المسلمين)، وكان افتراقه من موسكو بسبب اتجاه الأميركي لتكريس شبه دولة لفرع السوري لحزب العمال الكردستاني في شرق الفرات السوري منذ آيلول/سبتمبر 2014.

في 19 كانون أول/ديسمبر 2018 أعلنت الرئيس دونالد ترامب عن قراره بسحب القوات الأمريكية (خمسة آلاف جندي أو متعاقدين) من الأرض السورية في نيسان/أبريل الماضي أبدي نية في ذلك، ثم مالت المواقف لصالح البناتاغون الذي كان يرى البقاء في سوريا، وفي آب/أغسطس تم الإعلان في واشنطن عن أن البقاء في سوريا مرهون بتحقيق أجندة ثلاث: إنهاء داعش - إنهاء الوجود العسكري الإيراني والموالي لطهران في سوريا - تنفيذ تسوية سياسية سوريا على أساس القرار 2254. يبدو ترامب وقد خرج منتصرًا في معركته ضد البناتاغون وقد أعلن غادة قراره، في تغريدة توينتر، بأن الولايات المتحدة لن تكون "شرطي الشرق الأوسط". على الأرجح هو اختار أردوغان وترك صالح مسلم لمصیر الملا مصطفى البرزاني إثر اتفاقية الجزائر بين شاه إيران وصدام حسين عام 1975. من الممكن أن تكون حساباته بأن هجوم تركي وشيك على شرق الفرات، مع بقاء القوات الأمريكية هناك، سيوصل التوتر الأميركي - التركي إلى ذروة قد تدفع أردوغان لنترك عضوية حلف الأطلسي. ترامب يراهن بقراره على صدام روسي - تركي في سوريا وهو بالتأكيد قد يراقب الغيط الروسي المكتوم من عدم تنفيذ أردوغان لبنيون اتفاق إدلب مع بوتين، وبالتالي هناك مراهنة أميركية على فرط مسار (أستانة) و(ثلاثي سوتشي). بالتزامن مع قرار ترامب كان هناك ضغط أمريكي كبير على ديمستورا من أجل عدم قبول مقترنات موسكو لمرشحي المجموعة الثالثة الخاصة باللجنة الدستورية السورية، مما دأى لفشل تشكيل الأخيرة. عبر هذا وذاك يقلب الأميركيان الطاولة في الملف السوري ويعيدون الأزمة السورية إلى المرربع الأول. في الموضوع الإيراني لن يتجه ترامب لسياسة المهاينة وكسر سياسة الصدام مع طهران التي بدأها مع سحب توقيع واشنطن على اتفاق 2015 النووي. يمكن لانسحاب الأميركي من سوريا أن تكسب طهران منه على المدى القصير ولكن مسار الأمور من المحتمل كثيراً أن يؤدي للتناقضات الإيرانية مع موسكو وأنقرة، ومن المرجح أن موسكو لن تقبل بعد خروج واشنطن من سوريا بشريك لها في الملف السوري، لأن شركائهما الأميركيان في القرار 2254، ولأن شريكهما التركي والإيراني في (أستانة) و(سوتشي).



قرر الرئيس الأميركي ترامب سحب قواته خلال ستون إلى تسعين يوماً من سوريا قائلاً: «لا نريد دور شرطي الشرق الأوسط.. وعلى الآخرين قتال داعش».

ما سبب ردود فعل اختافت بين معارض ومؤيد لقراره هذا.

بدأ الاعتراف والقلق ضمن جنرالات جيشه فكانت استقالة كل من وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس وبمغوث الولايات المتحدة للتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب بريت ماكغورك الذي صرّح: (حتى لو أن نهاية سيطرة داعش على الأرضي كانت في متناول اليد الآن فإن الانتهاء من التنظيم سيستغرق وقتاً طويلاً، لا أحد يقول أن المهمة قد أنجزت بالطبع لقد تعلمنا دروساً كثيرة لذا نحن نعرف أنه لا يمكننا فقط حزم الأمتعة والرحيل بمجرد أن يتم تحرير الأرضي) وأما من الجمهوريين أيضاً فاعتبروا عضوي مجلس الشيوخ السناتور ماركو أنطونيو روبيو والسناتور ليندسي غراهام أن القرار خطأً ومجاعي وسيظل يطارد أميركا لأعوام.

لم يختلف الموقف الرسمي لبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإسرائيل حول قرار الرئيس الأميركي فجميعهم اعتبروه قراراً متسرعاً.

التدخل في سوريا:

باراك أوباما اعْتَدَى سدة الحكم عام 2009 أي عقب اندلاع الأزمة الاقتصادية الأسوأ من نوعها منذ أزمة عام 1929 فكان أهم ما جاء في بيانه الانتخابي أن الاقتصاد أولاً وسحب القوات الأمريكية من خارج الولايات المتحدة وعدم الزج بالجيش الأميركي بحروب خارج أراضيه، والانكفاء عن التدخل بالقضايا البعيدة عن الولايات المتحدة الأميركيّة وتخفيف ميزانية مكافحة الإرهاب، فعمل على الانسحاب من الشرق الأوسط باتجاه الشرق الأقصى ليُعَكِّر هدوء الهدى بحصاره للصين عدوه الأول وما إن بدأ الربيع العربي في تونس ليُمْدِد خارجها وأصلًا إلى سوريا عبر بوابة درعا كان لابد وفق منطق المصلحة للغرب عموماً وأميركا خصوصاً من استغلاله.

تعقد المسألة السورية وخصوصيتها ليست عوامل كافية لتدخل الأميركي وغربي فوجب حدوث تضخم الإرهاب ليصل إلى مستوى أن يوضع على مكتب الرئاسة الأميركيّة في البيت الأبيض. عرفنا تنظيم داعش في العراق وسوريا يوم 9 نيسان 2013 وادركتنا بظهوره قدرة الغرب وأميركا وفروع المخابرات الدولية والإقليمية على استغلال أو خلق كيانات في منطقتنا تحول صيغة وكيانات المجتمعات إلى حالة لا يمكن فيها الاعتماد على قدرة أفراد أي مجتمع على الحفاظ على الكيان الاجتماعي أو تعزيز حماية هوياتية في وجهها لنجد هذا التنظيم كيان احتمالي أكثر من كونه كيان يملك يديولوجياً يمكن مصارعته بالسياسة أو الفكر أو مقاومته اجتماعياً.

الدول الاميرالية التي لم تهتم يوماً لقضايا التنمية والعدالة والحرية والمواطنة بل على العكس تماماً من ذلك ووضع ذلك في مشاريع الدسائير المقدمة لسوريا مثلاً لكنها استيقظت لتخيلات هوسية تعبّر عنها تنظيمات مارقة كداعش هذا التنظيم الذي لم يستطع تحصيل أي نوع من أنواع الهيئة الاجتماعية (بحسب المفكرة الماركسي انطونيو غرامشي). أي أن داعش لا تشكل أي خطر على الأمن القومي الأميركي ولم تحقق مكاسب لا اجتماعية ولا سياسية وأسلوبها في القتل والترهيب والترويع سبب تمرداً ونفوراً ضدّها لم يكن مدعاً دوّلياً إلا باتجاه الأكراد.. أراد الأميركي أن يثبت إبرة فرجاره لرسم الدوائر فكان الشمال الشرقي الاختيار الأنسب له جغرافياً وديمغرافياً، فالاكراد هم الأكثر حاجة للدعم والأكثر قابلية للتعاون وبالاًجر الأدنى بسبب ضعفهم والعداء المتبدّل مع الجوار مع ما ترافق بانقلاب سياسة الرئاسة الأميركيّة على الاخوان المسلمين منذ عام 2013 الذي أدى إلى خلاف أميركي\_تركي، فرأى الأول بأكراد سوريا كيان متّجّان غير مطيف لم تتجّح فئات مدعومة من تركيا وغيرها في شق صفوّ الأكراد فصاروا الكيان الوحيد القادر على التنظيم والاستقرار السياسي والأمني. عملوا على إيجاد تبادل موجود في مخيالاتهم فقط بين منظمة كانوا قد صنفواها عام 1997 إرهابية (حزب العمال الكردستاني) وقوة حليف لهم ومدعومة بشكل مباشر منهم هي (الاتحاد الديمقراطي).

هل أنت القواعد الأميركيّة وقوات التحالف لمحاربة الإرهاب أم لقود الدفة وتوزع المهام عن قرب؟!

رحل باراك أوباما وأتى رئيس شعبي من يمين الحزب الجمهوري يغادر منفراً خارج السرب نقل السفاره الأميركيّة إلى القدس وأبطل اتفاقه مع إيران وقالها على عادة الجمهوريين بشكل واضح وصريح لنخرج من سوريا إلا بثلاثة شروط: إنهاء داعش- اخراج القوات الإيرانية والموالية لطهران من سوريا- تحقيق تسوية سياسية على أساس القرار 2254.



القوات الإيرانية لم تخرج من سوريا والسيد ديمستورا انتهت مهمته ولم ينجح بتشكيل اللجنة الدستورية في موعدها المحدد والحل بالنسبة لقوى الإقليمية والدولية الفاعلة يتجاوز عاصمة وبلد اسمه سوريا ليشمل عدة ملفات تصل لأوكرانيا وطهران فهل كان جديا بتصريحه الأخير حول انسحاب قواته التدريجي من سوريا أم هي رسالة للداخل الأميركي بعد انتصار الديمقراطيين انتصارا كبيرا الشهر الفائت حيث انتزعا السيطرة على مجلس النواب لأول مرة منذ ثمانى سنوات والخسارة التي لحقت به وبحزبه في الانتخابات النصفية الأميركية؟

شخصانية ترامب وفائض القوة التي يملكها جعلته يصدر هكذا قرار يستطيع التراجع عنه متى أراد كما جاء في بيان رسمي للبيت الأبيض على لسان متحدثه سارة ساندرز : (هذه الانتصارات على داعش في سوريا لا تشير إلى نهاية التحالف أو حملته)؟

وفي حال بدأ الانسحاب الآن أم طال فهل وعت القوى الكردية لكونها أداة وظيفية أو أقرب لكونها مسمار حجا يدق بيد الأميركي على جدار يدعى سوريا والعراق وتركيا وإيران وأن عليهم أن يتكتلوا مع قوى سورية وطنية ديمقراطية علمانية ترفض أي تواجد أجنبى على الأراضي السورية؟

أسئلة كثيرة علينا التفكير بها ملياً...

### عبدالله هوشه: نعوة مناضل

توفي اليوم السبت ٨ كانون الأول ٢٠١٨ في مدينة اللاذقية الرفيق عبدالله هوشه (أبو يوسف) العضو السابق في قيادة الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي عن مرض عضال.

ولد عبدالله هوشه في مدينة اللاذقية عام ١٩٤٠ . بعد أن نال شهادة البكالوريا، درس في كلية الآداب بجامعة القاهرة - قسم المكتبات ونال شهادة الليسانس في هذا الاختصاص. تولى منصب مدير المركز الثقافي في اللاذقية بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ثم أسس المكتبة المركزية لجامعة اللاذقية وتولى إدارتها حتى عام ١٩٨٠ .

انتسب الرفيق عبدالله هوشه للحزب الشيوعي السوري عام ١٩٦٨ وأصبح عضواً في اللجنة المنطقية للحزب في محافظة اللاذقية عام ١٩٧٤ ثم سكرتيراً لمنطقية عام ١٩٧٩ .

تمت إضافة الرفيق عبدالله هوشه إلى اللجنة المركزية للحزب عام ١٩٧٩ بالتوسيع التي تم إقرارها ذلك العام في عضوية (المركزية). لوحظ الرفيق عبدالله هوشه في حملة الاعتقالات الشاملة التي شنت على الحزب بدءاً من يوم ٧ تشرين الأول ١٩٨٠ وأصبح عضواً في الهيئة القيادية للحزب التي تشكلت إثر الحملة وكان سكرتيراً تلك الهيئة هو الرفيق محمد منير مسوتي (أبو ماهر) ثم الرفيق عبدالله هوشه بعد اعتقال الرفيق أبو ماهر في يوم ٥ أيلول ١٩٨٧ ، وقد ظل الرفيق أبو يوسف سكرتيراً للهيئة القيادية للحزب حتى خروج الرفيق رياض الترك الأمين الأول للحزب من السجن في يوم ٣٠ أيار ١٩٩٨ بعد اعتقال دام سبعة عشر عاماً وسبعة أشهر منذ اعتقاله في ٢٨ تشرين الأول ١٩٨٠ .

بفضل تلك الهيئة القيادية للحزب وبجهود أعضاء "الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي" في المرحلة السرية التي دامت لاثنين وعشرين عاماً حتى شهر كانون الثاني ٢٠٠٢ كان الحزب هو الحزب السوري الوحيد، من بين الأحزاب السرية المعارضة، الذي استطاعت هيئته القيادية وجسمه التنظيمي الصمود في الداخل السوري وأن تستمر في العمل من دمشق رغم الملاحقات والضربات والحملات الأمنية التي قاربت السبع حملات بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠ .

في الخلافات التي حصلت في "الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي" وقف الرفيق عبدالله هوشه في صف المنادين بالتخلي عن الماركسية وتغيير اسم الحزب والاتجاه نحو الليبرالية، وقد ذهب مع من ذهب نحو تأسيس "حزب الشعب الديمقراطي" في المؤتمر التأسيسي لذلك الحزب المنعقد في حمص أيام ٣٠-٢٩-٢٨ نيسان ٢٠٠٥ وأصبح الأمين الأول لذلك الحزب قبل أن يستقيل من منصبه في حزيران ٢٠٠٧ نتيجة هيمنة رياض الترك على "حزب الشعب الديمقراطي" ، ومن ثم يعتزل العمل السياسي.



نحن الذين اختاروا الاستمرار بالبقاء في بيت "الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي"، من خلال الكونفرانس المنعقد بدير الزور يوم ٢٠ أيار ٢٠٠٥، كنا في حالة خلاف شديد مع الرفيق عبد الله هوشه بفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ولكننا لا ننسى نضاله وتضحياته ضد الاستبداد والديكتاتورية ومن أجل تحقيق الديمقراطية لبلدنا سوريا.

٨ كانون أول ٢٠١٨ (الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي)

## بيان إشهار "الجبهة الوطنية الديمقراطية / القطب الديمقراطي"

٢٢/١٢/٢٠١٨ - دمشق

كان الحراك الشعبي السلمي / الثورة الذي بدأ في آذار ٢٠١١ احتجاجاً ثورياً على واقع القمع والاستبداد والفساد الذي استمر طيلة العقود الخمسة الماضية، ومن المؤكد إن النظام الحاكم ليس له مصلحة في نجاحه ولذلك استخدم القمع والاعتقال وكل أشكال العنف والتضليل في مواجهته، وهو يتحمل المسؤولية الرئيسية فيما حدث و يحدث في سوريا من دمار وتشريد وإفقار، وكذلك النظام الدولي المتفرد الحالي وأدواته الإقليمية والمحليه.. ليس لهم مصلحة بنشوء دول حرة قوية ومستقلة في المنطقة، ولذلك استخدمو كل الوسائل لکبح الحراك الثوري الشعبي بما فيها دعم تشكيل مجموعات مسلحة تكفيرية متطرفة وصولاً للصراعسلح، والتدخلات العسكرية الخارجية المباشرة..

إن الصراعسلح والعسكرة الطائفية والمذهبية، لم تكن من أهداف الحراك الشعبي السلمي المطالب بالحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة بل عملاً مضاداً للانتقاضة الشعبية واعتداء على الحراك السلمي وطموحات شعبنا في الحرية، فهذه الطموحات لم تكن الدافع والمحرك لأي من الأطراف الداخلية والخارجية المشاركة في الصراعسلح، ولا لدى من شجعه ودعمه وموله بما فيها النظام الحاكم ، وهكذا تحولت سوريا إلى ساحة للصراعات الإقليمية والدولية حول حصص كل طرف من المنهوبات والامتيازات والسيطرة، ولا تزال هذه الحرب الدموية المدمرة، والتدخلات العسكرية الخارجية مستمرة وباتت تهدد وجود سوريا كوطنه وشعبه ودوله، وشعبنا السوري لن يرخص ولن يتوقف عن العمل من أجل تحرير بلده من كل أشكال الاحتلال والتدخلات العسكرية الخارجية، بما فيها تحرير الجولان السوري المحتل، ولن يستسلم لمقوله إن القوى الخارجية والمرتبطين بها من سيقرر مصيره ومستقبل سوريا.

إن بلادنا تحولت إلى مرتع لكل أنواع الميليشيات الطائفية والتكفيرية والإرهابية، والجيوش الأجنبية، تتناقض وتنقاوم فيما بينها للسيطرة على الوطن، فصارت مناطق نفوذ وسيطرة واحتلال لمناطق عديدة.

والحال، أصبح مصير شعبنا وببلادنا ومستقبلهما فريسة تقاسمها وتقرر مآل الدول الإقليمية والدولية المتدخلة، والتي تتقاهم وتتناقض فيما بينها على حصصها، على حساب مصالح ودماء شعبنا. والصورة قائمة إلى درجة يبدو فيها إن مصير السوريين قد خرج من أيديهم.

ومما لا شك فيه أن النظام الحاكم هو المسؤول الأول عن هذا الوضع الكارثي. فقد تعامل مع الثورة الشعبية السلمية التي هبت عام ٢٠١١ المطالبة بالحرية والكرامة والعدل الاجتماعي، بأبشع وأقسى أشكال العنف والوحشية. لأنه نظام يقوم على الاستبداد والفردية والعنف والأفقار والفساد، ثم كشف بفظاعة عن افقاره القدرة على الإصلاح والتغيير، فاندفعت قطاعات من جماهير الانقاضة إلى الدفاع عن النفس بالسلاح، لكن ذلك فتح الباب واسعاً إلى مزيد من عنف ووحشية النظام باستخدامه لكل أنواع الأسلحة، كما أنه وفر فرصة للدول الإقليمية للتدخل مباشرة دعماً له أو ضده، وتدفقآلاف الإرهابيين والتكفيريين. ساهمت هذه العوامل مجتمعة في إضعاف الانقاضة الشعبية، بسبب العسكرية والاسلمية والتطهيف، والمطالبة بالتدخل الأجنبي، وكل ذلك يصب في مصلحة القوى الدولية المتدخلة والعدو الصهيوني.



واليوم باتت سوريا مقسمة إلى ثلاث مناطق: الأولى يسيطر عليها النظام مع حلفائه الروس والإيرانيين، والمنطقة الثانية يسيطر عليها الجيش التركي مجزأة مع فصائل درع الفرات، تتركز في جزء منها جماعات مسلحة إرهابية تكفيرية، والثالثة يديرها "مجلس سوريا الديمقراطية" بتحالف وتوافق عسكري للولايات المتحدة وحلفائها في جزء منها.

وعلاوة على الضعف الذي كانت تعاني منه القوى الوطنية الديمقراطية في سوريا نتيجة قمع النظام الحاكم لها لعقود من الزمن، فإن التقسيم الحاصل في مناطق النفوذ والسيطرة المذكورة أعلاه فاقم من تشتتها. وما تعرض له نشطائها من قمع واعتقال وقتل وتهجير خلال السنوات السبع الماضية من كل الأطراف المعادية لانقاضة الشعبية الأصلية.

إن أساس الحل السياسي للقضية السورية والأزمة الناشئة عنها، يستند لبيان جنيف والقرارات الدولية ذات الصلة وأهمها القرارات 2118 / 2013 و 2254 / 2015، لضمان تحقيق أهداف الحراك الثوري السلمي في سوريا ل إنهاء الاستبداد والقضاء على الإرهاب.

وانطلاقاً من ذلك، هناك مهمة ملحة وضرورية تُطرح على كل السوريين على تعدد انتساباتهم الأثنية والدينية هي توحيد جهودهم وطاقاتهم وكفاحهم المشترك من أجل الإمساك بمصيرهم وتقرير مستقبلهم بكل حرية من أجل التحرر الشامل من أي استبداد وإرهاب ووصاية واحتلال واستغلال، والتأكيد على حيادية الدولة تجاه العقائد الروحية والمذاهب والأعراق كإطار جامع للمجتمع.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف تشكلت لجنة تحضيرية لبناء القطب الديمقراطي المنشود تعمل بصبر وصمت منذ نحو عام من الزمن، تضم عدداً من القوى والشخصيات الوطنية الديمقراطية توافقت على عدد من الأهداف والمبادئ في مشروع رؤية سياسية مشتركة، حول سوريا المستقبل.

سيعمل هذا التجمع على التضليل من أجل إقامة نظام ديمقراطي جمهوري برلماني يقوم على التعددية الحزبية والسياسية والعدالة الاجتماعية، والانتخابات الحرة والتزكية، وحرية التعبير والرأي والعقيدة، وتحقيق المساواة بين مواطنها وتمكين المرأة سياسياً واجتماعياً وثقافياً وتعزيز دورها ودور الشباب، وضمان حقوق الطفل.

إن النظام الديمقراطي الذي نعمل من أجل إقامته في سوريا يستند على المبادئ المشتركة والشرعية الدولية لحقوق الإنسان، ولا يجوز إصدار قوانين أو تشريعات تتناقض عما ورد فيها.

من أجل سوريا كدولة ذات سيادة موحدة أرضاً وشعباً ومستقلة وخالية من أي ميليشيات أو جيوش أجنبية أو وصاية، لا يجوز التفريط بأي جزء من أجزائها، باعتبارها جزء لا يتجزأ من الوطن العربي.

إن سوريا بلد غني بتعدياته العرقية والثقافية والدينية.. وهذا مصدر إغناه وثراء حضاري، وعلى النظام الديمقراطي التعديي التداولي حماية هذه التعديية والتتوغ وصونها، بما يسمح بإدارة المواطنين لشؤونهم المباشرة في المناطق والمحافظات.

إننا نعتبر أن القضية الكردية هي قضية وطنية بامتياز، ما يوجب إيجاد حل عادل وديمقراطي ودستوري لها يعترف بالحقوق القومية الثقافية والاجتماعية المشروعة للوجود القومي الكردي والمكونات القومية الأخرى في سوريا، ويلغى السياسات التمييزية بحقهم كجزء أصيل وتاريخي من النسيج الوطني السوري ضمن إطار وحدة سوريا وسيادتها أرضاً وشعباً.

إننا نؤمن بان الانتقال إلى نظام ديمقراطي حقيقي، يتطلب تغييرًا جذرياً وشاملاً للنظام القائم، ويتطلب إعادة هيكلة مؤسسات الجيش والأمن. ومدخله هو الانتخابات الحرة والتزكية بإشراف ورقابة أممية.

ولكننا لا نغفل بأن علينا العمل العاجل من أجل وقف الحرب الوحشية في سوريا، وتسهيل عودة اللاجئين والنازحين بتوفير البيئة الآمنة والكريمة، والعمل على الإفراج عن المعتقلين والمخطوفين في المعاملات والسجون.

إننا ندرك بأن مشروعنا لبناء القطب الديمقراطي كتحالف وطني واسع، هي فكرة يتدالها العديد من السوريين، لذلك فإننا نرحب بكل المعنيين بهذا المشروع لإنقاذ بلادنا وشعبنا للحوار والنقاش والتوافق على العمل المشترك، وصولاً إلى المؤتمر التأسيسي لكي يشمل أوسع تمثيل لقوى والشخصيات الوطنية الديمقراطية على تعدد انتساباتهم الأثنية والقومية والعاقائدية في القريب العاجل.



و عملياً، فإننا سننظم أوسع اللقاءات والندوات للإصغاء لأوسع قطاعات من أبناء شعبنا ومطالبهم وأفكارهم ومقرراتهم وطموحاتهم داخل البلد وخارجها، لنبني عليها خطط عملنا وألياتها.

إن مشروع الرؤية السياسية المشتركة يتعلّق بالحل السياسي في سوريا ومستقبل الدولة السورية الذي توصلت إليه اللجنة التحضيرية مفتوحاً للإغاءات كمبادئ أساسية لتوجيه الدعوات للقوى والتيارات والفعاليات والتحالفات والشخصيات التي لم تشارك في اللجنة بعد يبقى مفتوحاً للحوار واقتراح التعديلات والإضافة والإغاءات حتى انعقاد مؤتمر الإنقاذ الوطني الذي نسعى إليه لمناقشته وإقراره من قبل ممثلي جميع القوى والفعاليات والشخصيات الحالية والمدعوة للمشاركة في اللجنة التحضيرية وفي المؤتمر بما في ذلك بعض التحفظات الخطية على بعض فقرات مشروع الرؤية السياسية التي قدمت أو تقدم لاحقاً من القوى المدعوة ويعتبر هذا البيان جزءاً متمماً يضاف لمشروع الرؤية السياسية .. وكذلك مشروع خطة العمل.

2018\12\22 - دمشق.

الموقعون:

1. هيئة التنسيق الوطنية (تم التوقيع عنها من قبل: حسن عبد العظيم).

2. التحالف السوري للحرية والعدالة الإنسانية (جاييد عزام).

3. حزب التضامن (محمد أبو القاسم).

4. الحزب الجمهوري (بسام العيسوي).

5. الكوادر الشيوعية بجبل العرب (جهاد نصر).

6. المبادرة الوطنية في السويداء (نبيل ضو).

7. نمرود سليمان (مستقل).

8. سليمان الكفيري (مستقل).

## الرؤية السياسية المعتمدة من اللجنة التحضيرية

### لتشكيل الجبهة الوطنية الديموقراطية القطب الديمقراطي

مقدمة

تؤكد جميع تجارب البلدان التي انتقلت إلى الحياة الديموقراطية على امتداد نصف القرن الماضي، وكذلك الدروس المستخلصة من تجربة الحركة الوطنية السورية طوال السنوات السبع المنصرمة، أن العامل الذاتي الأساس في إنجاح صيغة التحول الديمقراطي في المجتمع، يتمثل في إنهاء التحالف الوطني الديمقراطي الواسع الذي يتبنى مشروع هذا التحول ويعمل من أجل تحقيق بناء المستقبل المنشود

- اللجنة التحضيرية لجنة انتقالية مؤقتة، هدفها الأساس العمل لبناء الجبهة الوطنية الديموقراطية السورية العريضة باعتبارها تمثل اليوم ضرورة تاريخية ملحة من أجل إنجاح مسار الحل السياسي الوطني للازمة السورية وفق مبادئ وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وبخاصة بيان جنيف 1 لعام 2012 والقرار 2254، وذلك بما يكفل إنهاء نظام الاستبداد القائم بإنجاز مهام التغيير



والتحول الديمقراطي، وبناء الدولة الديمقراطي الحديثة، دولة الحق والقانون والمؤسسات المنتخبة ، الدولة التي تكرس مبدأ المواطنة الحرة المتساوية لكل أبناء الشعب السوري في الحقوق والواجبات دون أي تمييز أو إقصاء، على أساس العرق أو الدين أو الجنس.

لكي تكون اللجنة التحضيرية مؤهلة وقادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية في حشد وتنظيم جهود وامكانات القوى الوطنية الديمقراطيّة السوريّة المعنية بتحقيق هذا الهدف المركزي لابد لها ان تُمثل على أفضل صيغة ممكّنة هذه القوى ، ولابد لها ان تمتلك جميع أعضائها وتكويناتها وحدة الرؤية تجاه هوية سوريا المستقبل من جهة ، ووحدة الإرادة والجهد ازاء نوعية مهام خارطة الطريق وبرنامج العمل المرحلي الذي تعتمده، وإزاء طبيعة الأساليب المناسبة الكفيلة بإنجاز هذه المهام من جهة ثانية.

- يعتبر مشروع الرؤية السياسية وبرنامج العمل اللذين تقرهما اللجنة التحضيرية المرجعية الأساس الموجهة لعمل هذه اللجنة على كافة الاصعدة وجهودها المتواصلة للتحضير لانعقاد مؤتمر الجبهة الوطنية الديمقراطيّة السوريّة (جود) .

- تركز اللجنة التحضيرية في هيكل تكوينها ومجال تواجدها، وأيضا في علاقاتها ونشاطاتها، على إيلاء اهتمام خاص للداخل باعتباره ساحة الفعل والتأثير المباشر في أوساط جماهير شعبنا، المغيبة حتى الان عن ممارسة حقها في تقرير مصيرها بنفسها وبناء مسنتبها، بفعل تدويل القضية السورية ونتيجة الدور الذي قامت به بعض فيادات وشخصيات المعارضة وخاصة تلك التي تبنت العسكرية وانخرطت كأدوات طيعة في اجناد ومشروعات الدول الخارجية.

- العضوية في اللجنة التحضيرية، وما يمكن ان ينشأ عنها من لجان فرعية، هي عضوية تمثيلية للمكونات أو التجمعات المشاركة في عملها، ويمكن لأعضاء اللجنة التوافق على ضم ممثلين عن شخصيات وطنية مستقلة بحسبه يمكن التوافق عليها، كما ان المبدأ الأساسي ان تتخذ اللجنة التحضيرية قراراتها وتقرر مواقفها بآلية التوافق، وهي مفتوحة لجميع القوى والتجمعات الوطنية الديمقراطيّة التي تتوافق على الرؤية السياسية.

أولاً- سوريا الجديدة التي نعمل من أجل بنائها :

إن سوريا الجديدة، سوريا المستقبل، هي دولة المواطنين الأحرار المتساوين في الحقوق والواجبات دون أي تمييز ، الدولة المدنية الحيادية تجاه جميع الأديان والمذاهب والعقائد الروحية في المجتمع، وهي الإطار الجامع للشّعب السوري بكل مكوناته وأطيافه السياسية والقومية والدينية والمذهبية التي تشكل فسيفساء الوحدة الوطنية بعيدا عن أي تuschب قومي أو عرقي أو مذهبي أو جهوي أو سياسي.

في سبيل تحقيق ذلك لا بد من التأكيد على:

1- لقد نسجت وتكاملت مقومات وعمرى الهوية الوطنية السورية، والتي تشكل الثقافة الوطنية جوهرها وروحها المتتجدة، في مسار التطور التاريخي لشعبنا الذي يرجع الى اكثـر من ستة آلاف عام، ان نظرتنا للحضارـة الانسـانية هي انـها نتـاج وـملك البشرـية جـمـاعـة، وأنـها باعتـبارـها حـلـقات وـمـراـحل مـتـصـلـة وـمـكـامـلـة، فـقد كانـ لأـمـتـاـناـ إـسـهـامـهاـ النـوـعـيـ المـمـيـزـ فـيـهاـ، لـذـاـ فـانـ مـشـرـوعـ النـهـوضـ السـوـرـيـ، فـيـ إـطـارـ مـشـرـوعـ النـهـوضـ الـعـرـبـيـ الـعـامـ، لـابـدـ انـ يـكـونـ وـمـنـ مـنـطـلـقـ المـسـؤـلـيـةـ عـنـصـرـاـ مـقـاـعـلـاـ، آـخـذـاـ وـعـطـاءـ، فـيـ كـيـانـ الـحـضـارـةـ الـإـنـسـانـيـ الـواـحـدـ. انـ هـوـيـةـ شـعـبـناـ أـمـتـاـناـ، وـبـكـلـ مـاـ تـمـيـزـ بـهـ مـنـ سـمـاتـ وـمـقـومـاتـ الـخـصـوصـيـةـ، لـاـ تـشـكـلـ فـيـ مـوـاجـهـةـ الـآـخـرـ، أـيـ الـكـلـ الـإـنـسـانـيـ، بـلـ أـنـ هـذـهـ هـوـيـةـ اـنـمـاـ تـسـتـمـدـ وـتـسـتـكـمـلـ مـقـومـاتـ خـصـوصـيـتـهاـ الـمـنـقـطـةـ وـالـمـتـجـدـدـةـ باـسـتـمـارـ: مـنـ حـقـائـقـ وـإـنـجـازـاتـ الـتـارـيـخـ الـحـضـارـيـ، وـمـنـ مـعـطـيـاتـ الـحـاضـرـ الـمـعـاـشـ: الـقـاـفـيـةـ وـالـمـادـيـةـ وـالـرـوـحـيـةـ وـالـمـصـلـحـيـةـ، وـمـنـ الـتـفـاعـلـ الـحـيـ معـ الـقـيـمـ الـكـوـنـيـةـ الـمـشـرـكـةـ فـيـ إـطـارـ الـهـوـيـةـ الـإـنـسـانـيـ الـأـشـمـلـ.

2- سوريا .. تفاعـلتـ فـيـهـاـ الـكـثـيرـ مـنـ الـتـقـافـاتـ وـالـتـوـعـاتـ الـعـرـقـيـةـ وـالـدـيـنـيـةـ .. وـ الـدـوـلـةـ الـمـدـنـيـةـ الـمـنـشـوـدـةـ. بـصـفـتـهاـ تـتـعـالـمـ معـ كـلـ الـسـوـرـيـينـ وـمـعـ كـلـ مـكـونـاتـهـمـ الـقـاـفـيـةـ وـالـعـرـقـيـةـ وـالـدـيـنـيـةـ دونـ أيـ تـمـيـزـ فـيـ الـحـقـوقـ وـالـوـاجـبـاتـ.

3- الانطلاق من التكامل بين الحرية والعدالة الاجتماعية.. لا حرية مع الجوع والجهل والحرمان، والعمل على المحافظة على الثروات الوطنية واستثمارها للتنمية حاجات السوريين وتحسين أحوالهم المعيشية، والإفلات من سيطرة الاحتكارات ومؤسساتها المالية الدولية وكل قوى وأشكال النهب والسمسرة المحلية والدولية.



٤- بناء الأسس والشروط الضرورية لتمكين الناس من نيل وممارسة حقوقهم وحرياتهم الديمocrاطية، ومشاركتهم الفاعلة الأكثر اتساعاً وتنظيمياً، لضمان ان تكون إرادة الشعب ومصالحه وطموحاته الموضوعية هي أساس التشريع والقرار باستمرار.

٥- تأكيداً لتجسيد مبدأ المساواة التامة في الكرامة الإنسانية والوطنية، وفي الحقوق والواجبات، بين جميع المواطنين نساء ورجالاً في سورية المستقبل - دولة ديمocrاطية حديثة - لابد من العمل على توفير كل الظروف واتخاذ كل الإجراءات: القانونية والسياسية والثقافية والاجتماعية، التي تكفل ممارسة المرأة السورية لدورها في كافة المجالات.

#### ثانياً - منطلقات أساسية:

١- تعيش سورية منذ سنوات مأساة وجودية، هي في جوهرها انعكاس لطبيعة الأزمة المستديمة الشاملة، التي تعود أساساً إلى الإخفاق في بناء مقومات الدولة المدنية الديمocrاطية، دولة المواطنة الحرة المتساوية، التي كانت وما تزال الطموح الأساسي لشعبنا منذ نيله الاستقلال الوطني. لقد تقامت أبعاد ومخاطر هذه الأزمة في ظل دوام نظام الاستبداد والقهر والفساد لعقود مديدة، ومنذ ان تم عرقلة وكبح مسار انتفاضة الشعب السوري السلمية الحضارية بفعل التطرف والعسكرة والأسلمة والتطييف والتدويل، تلك الانفاضة التي كان يمكن لها ان تكون مشروع ثورة وطنية ديمocrاطية من أجل الحرية والتقدم.

٢- أسباب هذه الأزمة الكيانية التي تعصف بمجتمعنا اليوم متعددة، داخلية وخارجية (إقليمية ودولية). فإذا كان لا بد من التأكيد على دور العوامل والاسباب الخارجية المتمثلة بمصالح الدول وسياساتها في هذه المنطقة الحيوية والاستراتيجية التي توجه مواقفها، اضافة لدور الكيان الصهيوني في سعيه المتواصل لتقسيت وشراذمة بلداننا الى كيانات عصبية وأثنية ومذهبية ، وإذا لم نغفل في الوقت نفسه حالة الوضع العربي المتردي على الصعيدين الشعبي والرسمي منذ عقود، فان خطورة ابعد تلك الأزمة الكيانية التي تهدد مصير ومستقبل سورية اليوم إنما ترجع اساساً الى عاملين داخلين يتكاملان ويرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً بالنتيجة بالسبب الممهد وهمما : نظام الاستبداد والقهر والفساد من جهة ، وقوى الارهاب والتطرف والتوجه من جهة اخرى الذي بات يشكل تهديداً للأمن القومي ولأمن العالم وسلامه واستقراره.

٣- يعيش المجتمع السوري منذ عقود من السنين ، حالة تصرّح سياسي عام أدى الى تعطيل مسار تطوره الطبيعي بعد ان تمت مصادرة جل الحقوق الأساسية والحريات العامة ، وانتهاء أيّسط حقوق الإنسان والمواطن ، وتشويه الوعي والثقافة ووأد مناهج التفكير العقلي ، كما أسلّمت من جانب آخر الى حد كبير ممارسات النظام المختلفة في تدمير الوحدة الوطنية، ذلك ان الهدف الاول كان بالنسبة له اعادة انتاج نفسه ، واستمراره في السلطة وتوريثها . لقد عاشت بلادنا منذ ان نالت استقلالها الوطني عام 1946 حتى قيام نظام الاستبداد الفردي والشمولي الحالي ، في ظل أنظمة حكم متباعدة في تركيبها وسياساتها الإيجابية والسلبية، وكانت المحصلة هي الاخفاق في تجسيد إرادة شعبنا في استكمال تأسيس وبناء مقومات الدولة الديمocrاطية الحديثة: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية . هكذا كان واقع مجتمعنا في بداية السبعينيات وبعدها في مقدمة العوامل التي ساعدت في تهيئة الظروف المواتية لقيام واستمرار نظام الاستبداد والقهر والفساد الحالي

٤- بعد أن تم كبح انتفاضة شعبنا العفوية السلمية بفعل الاستبداد والتطرف والتعصب العسكرية والأسلمة والتطييف والتدويل ، وبعد أن توقف الإطار الوطني الديمocrاطي للحرّاك الشعبي ، ليحل محله طابع الصراع العسكري المدمر ببعديه الداخلي من جهة والإقليمي والدولي من جهة ثانية، بعد كل هذه التطورات أصبح خطر الأطراف المسلحة المقاتلة فوق الأرض السورية ، والجهات والدول التي تقف وراءها ، هو التحدّي الداهم والباشر الذي يهدّد وجود سورية تارياً وحاضراً ومستقبلاً ، كما أصبح خطر الارهاب اليوم يحتل الاولوية في سياسات المجتمع الدولي ، الذي أدى الى تفاقم الأزمة السورية واستمرارها بما انعكس سلباً حتى على مصالح تلك الدول بالذات ، وعلى منها واستقرارها داخل بلادها .

٥- ان الحل السياسي الوطني للأزمة السورية هو الحل الوحد والأائع للأزمة السورية المتفاقمة، الذي يجنب بلادنا كل المخاطر وبحق تطلعات شعبنا في التحول الديمocrاطي الشامل، فيما اذا توفرت معطياته. وفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة (وفي مقدمها بيان جنيف ١ لعام ٢٠١٢ والقرارين ٢١١٨ و ٢٢٥٤) باعتبارها الطريق الأمثل لصيانته وحدة وسيادة بلادنا وتحقيق تطلعات شعبنا في التغيير الجذري للنظام القائم، وبناء دولة ديمocrاطية عصرية. وانسجاماً مع هذا الموقف ينبغي في اية خطة طريق يتم اعتمادها في سياق الحل السياسي أن يكون الوقف الشامل والشامل للأعمال الحربية فوق كامل الأرض السورية بين الأطراف التي تلتزم بذلك هو الخطوة الأولى في اي اتفاق يتم التوصل اليه ، وان شرف قوات مراقبة دولية على ضمان تنفيذه، كما ينبغي ان يترافق هذا الإجراء برفع الحصار عن المناطق الخاضعة له، وتأمين وصول جميع الاحتياجات والمساعدات الإنسانية اليها ، وإطلاق



سراح جميع المخطوفين والمعتقلين ، والبدء باتخاذ كل الإجراءات التي تكفل وتعجل العودة الآمنة لكل المهجرين الى مناطق سكناهم ولا بد ابداً أن تشمل خارطة طريق الحل السياسي توفير بقية شروط استعادة شعبنا لدوره في تقرير وصناعة مصيره بنفسه واختيار ممثليه بحرية، إذ كيف سيعبر الناس عن آرائهم ويشاركون في انتخابات " حرّة " دون ضمان حرية التعبير وكل اشكال الفعاليات الشعبية السلمية ودون وقف الملاحقات والملفات الأمنية... وهل يمكنهم تقرير مصيرهم بحرية دون وجود هيئة انتقالية وطنية متوافق عليها تكون مسؤولة عن تنفيذ الحل السياسي وتضمن تحديد الجيش والأمن وإعادة تنظيمه ليكون مسؤولاً عن حماية الوطن والشعب، وليس أي نظام حاكم أو أي شريحة مسيطرة، وهل يمكن التعبير بحرية تحت حرب عشرات، الميليشيات الإسلامية التكفيرية والسلاح المنتشر في كل حدب وصوب .. وعصابات الخطف والتسلیح و.....نعم يريد السوريون ممارسة حقهم في صنع مستقبلهم بحرية ولكن يريدون استعادة امتلاك شروط ومتطلبات ووسائل ممارسة هذا الحق فعلياً وليس فقط الكلام عنه.

6- في خضم المحن الوجودية التي يعييها شعبنا منذ سنوات، ينبغي ان يكون أسلوب التقييم والتعامل مع المجموعات والتشكيلات المسلحة المنتشرة فوق الجغرافية السورية على أساس موافقتها بصورة جدية وعملية على الالتزام بالحل السياسي وفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصّلة وبناء دولة المواطنة ونظامها الديمقراطي، والاهام من ذلك على أساس ممارستها على أرض الواقع، فذلك هو السبيل الوحيد لإنقاذ وطننا وصيانته وحدته واستقلاله، وتحقيق أهداف شعبنا في الحرية والكرامة ومواكبة مسار العصر.

أما المجموعات والتشكيلات والتنظيمات والميليشيات والعناصر غير السورية المقاتلة فوق الارض السورية، التي انتهكت حرمة وطننا وعاثت فساداً وتخرجاً وإجراماً في مجتمعنا، فلا بد من العمل على إخراجها في أقرب وقت ممكن، ومن أجل المواجهة الجدية لكل مظاهر التعصب والتطرف والارهاب بكل أشكالها وسمياتها السياسية، ينبغي وضع الخطط التي تتجه لمعالجة الاسباب والجذور الحقيقية لهذه الظواهر: الاقتصادية والسياسية والتربيوية والدينية.

7- ان أغلبية السوريين **اليوم** سواء في المنافي او داخل الوطن يدركون ان سلامهم الأمضى في مواجهة كل التحديات التي يتعرض لها وطنهم وفي بناء مستقبلهم، هو وحدتهم الوطنية التي كانت هدفاً لكل محاولات التشرذم والاحتراز ، وأن هذه الوحدة الوطنية يمكن استعادتها وتجسيدها واقعياً، في الظروف الاستثنائية التي تمر بها بلادنا **اليوم**، من خلال مؤتمر وطني عام برعاية الامم المتحدة ، مؤتمر يمثل، بكيفية صحيحة، كل القوى الفاعلة والحيوية لكل شرائح وجماعات وشخصيات المجتمع السوري : السياسية والفكرية والاقتصادية والشبابية والنسوية وممثلي المجتمع المدني.

8- ترى اللجنة التحضيرية، ان الخطوة الاولى التي ينبغي إنجازها في مسار الحل السياسي وعلى طريق التحول الديمقراطي، والتي وجدت اللجنة أساساً من أجل تحقيقها، هي العمل الجاد وتكريس كل الجهود الممكنة، بالتعاون والتنسيق مع كل القوى والشخصيات الوطنية المعنية لعقد مؤتمر خاص لتأسيس القطب الديمقراطي، أو الجبهة الوطنية الديمقراطيّة العربيّة، باعتبار أن هذه الجبهة هي الضمانة الأكيدة وقاطرة حشد كل إمكانات وتحصيات الكتلة التاريخية في مجتمعنا في صيوره تحقيق مهام واهداف المشروع الوطني الديمقراطي الموحد. وهذا فإن اللجنة التحضيرية تطلق في عملها من رؤية استراتيجية ترتكز على إنجاز ثلاث مهام متعاقبة ومتكمّلة في مسار العمل الوطني السوري، وهي اولاً: انهاض وتأسيس الجبهة الديمقراطيّة العربيّة، وثانياً: انعقاد مؤتمر الإنقاذ الوطني الذي يضم كل قوى المعارضة الوطنية السورية بكل اطيافها، وأخيراً انعقاد المؤتمر السوري الوطني العام إن سمحت الظروف بذلك الذي يمثل جميع مكونات المجتمع السوري تحت رعاية وإشراف الامم المتحدة، وهذا المؤتمر يقر الميثاق الوطني الذي يتضمن المبادئ الأساسية لحل جميع القضايا الوطنية بما فيها القضية الكردية وغيرها من المكونات القومية، الذي سيضطلع بصورة مباشرة او عن طريق الهيئات المنشقة عنه بمهمة الرقابة والتشريع في المرحلة الانتقالية.

9- إن المشروع الوطني الديمقراطي هو المشروع المؤهل لتخلص بلادنا من الأزمة الشاملة التي تعانيها **اليوم** ، وتحقيق تطلعات شعبنا في الحرية والكرامة وتأسيس دولة المواطنة ، كما أنه المشروع الوحيد الذي يكفل المحافظة على وحدة ومنعة الوطن الجغرافية والسياسية والمجتمعية، وهو المشروع الوحيد الذي يجسد على ارض الواقع مبدأ المواطنة الحرة المتساوية في الحقوق والواجبات لكل السوريين والسوريات دون اي تمييز وتأمين وصيانته حقوقهم بغض النظر عن انتسابهم ومكوناتهم القومية والثقافية والدينية والجغرافية، والتأكيد على رفض كل المشاريع والمحاولات التقسيمية والانفصالية التي تهدد وحدة وطننا.

10- بعد ان تم تدوين القضية السورية ، أصبحت طبيعة الحل السياسي المتوقع مرحلياً ، رهن توافق القوى الدولية: (الدول الخمسة الكبرى دائمة العضوية ومنها فرنسا ومحور الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي، والدول الأساسية الإقليمية والعربية برئاسة روسية أمريكية مشتركة والأمم المتحدة)، وهذا الوضع يوجب أن تنشط كل القوى الوطنية الديمقراطيّة ، وهي في طريقها الى



تأسيس جبهتها المنتظرة ، سواء في اتصالاتها المباشرة او عن طريق مواقفها المعلنة ، وبمختلف الوسائل المتاحة ، في توضيح وجهة نظرها ، وان تسعى للتعبير عن مصالح وطموحات وصوت شعبها في القضايا والحلول المطروحة ، وذلك وفق ما يتربّب عليها من مسؤوليات وطنية في سياق عملية التغيير والتحول نحو النظام الديمقراطي البديل .

11- ايلاء اهتمام خاص للتواصل مع تجمعات شعبنا حيثما وجدت ، والتركيز قدر الإمكان على إيجاد الظروف المناسبة لتكثين المرأة من ممارسة دورها الأساسي في المجتمع والدولة ، والتمنّع بكل حقوق وواجبات المواطن المتساوية دون أي تمييز ، وكذلك فيما يتعلق بدور الشباب وضرورة افساح المجال أمامهم ليضطلعوا بدورهم القيادي في الحاضر والمستقبل ، ودعم المجتمع المدني والدولة لهم في كافة المجالات لكي يكونوا مؤهلين لأداء هذا الدور المناط بهم .

12- أنتا تعتبر أن القضية الكردية هي قضية وطنية بامتياز ، ما يجب إيجاد حل عادل وديمقراطي ودستوري لها يعترف بالحقوق القومية الثقافية والاجتماعية المشروعة للوجود القومي الكردي والمكونات القومية الأخرى في سوريا ، وبلغى السياسات التمييزية بحقهم كجزء أصيل وتاريخي من النسيج الوطني السوري ضمن إطار وحدة سوريا وسيادتها أرضاً وشعباً .

13- إن مهمة تحرير الأراضي السورية المحتلة بكل الوسائل والطرق المشروعة دولياً لا بد ان تظل على راس المهام الوطنية المطروحة على شعبنا وعلى كل نظام يجسد ارادته في التحرر والتقدم .

14- كانت القضية الفلسطينية باستمرار وستظل على رأس القضايا المركزية للأمة العربية ، لذلك فان سوريا ستواصل الاضطلاع بدورها المتميز والمعهود في الصراع العربي الصهيوني ، وفي تحمل مسؤولياتها لإفشال كل المخططات والسياسات الهدافة لتصفية هذه القضية القومية ، ومواصلة تقديم الدعم للمقاومة بكل أشكاله من أجل نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للمساومة او التفريط ، في دولته المستقلة وعاصمتها القدس ، وفي ضمان عودة اللاجئين الى وطنهم وديارهم .

15- سوريا جزء من الوطن العربي ، ترتبط مع باقي أقطاره بعلاقات المصير والمستقبل المشترك ، أن الاتجاه صوب تأسيس الكيانات والتجمعات الدولية الكبرى ليس هو سمة عصرنا فحسب ، بل هو الضمان الذي لا بد منه لحفظها على أنها وتطور الكيانات المستقلة التي تشارك في عضوية تلك التجمعات ، وتوفير الإمكانيات الالزامية من أجل تتميمتها المستدامة ومواكبتها مسار التطور العالمي . وانطلاقاً من هذه الرؤية فان سوريا ستسعى دائماً الى إقامة أفضل العلاقات في كافة الميادين وال المجالات مع شقيقاتها ، الدول العربية ، وصولاً الى بناء أفضل صيغ التنسيق والتكميل والتوحيد عند توفر شروطها الذاتية والموضوعية وأهمها أن تكون المجتمعات نفسها وعبر ممثليها الفعليين هي المقرر لأشكال التعاون والتنسيق والتوحيد وأن تكون مصالحها وتطورها وارتقائها هو الهدف .

16- سوريا جزء من المنظومة العالمية وهي عضو مؤسس في هيئة الأمم المتحدة والمنظمات واللجان المترفرفة عنها ، ولذا فهي توكل التزامها بميثاقها وبكل قرارات الشرعية الدولية ، وبخاصة ميثاق حقوق الإنسان ، وحق تقرير المصير لجميع الشعوب ، وترفض استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وتسعى مع غيرها من دول العالم لإقامة نظام دولي جديد بعيد عن كل نزعات المركزية والهيمنة والاحتلال وسياسات القطب الواحد . نظام قائم على أسس التعاون والتوازن في العلاقات الدولية ، وتبادل المصالح والمسؤولية المشتركة في مواجهة التحديات والأخطار العامة التي تهدّد أمن وسلام واستقرار العالم .

برنامج عمل مرحلي للجنة التحضيرية:

اولاً - المهمة الأولى والعاجلة امام اللجنة التحضيرية ان تباشر دراسة مشروع الرؤية السياسية واقرارها بصيغتها النهائية بحيث تكون هذه الوثيقة مرجعيتها في حوارتها مع جميع القوى والشخصيات الوطنية المرشحة للمساهمة في تأسيس الجبهة الوطنية المنشودة .

ثانياً - تقوم اللجنة التحضيرية بوضع جدول يشمل القوى والتشكيلات والهيئات التي تعلن عن هويتها الديمقراطيّة وعن التزامها بالعمل لتحقيق أهداف المشروع الوطني الديمقراطي السوري الموحد على أرض الواقع ، وتنولى اللجنة ، حسب الأسلوب المناسب ، مهمة الاتصال والحوار المباشر على قاعدة الرؤية السياسية والبرنامج المرحلي ليقرر في ضوء ذلك مدى امكانية انضمام هذه القوى والتشكيلات والهيئات الى هذا المجهود الوطني ومشاركة مندوبيها في عضوية اللجنة التحضيرية .



ثالثاً - تعد اللجنة التحضيرية جدولاً أولياً بالشخصيات الوطنية المقترنة للحوار معها بهدف مساهمتها في الجهود الرامية لتأسيس القطب الديمقراطي، أو الجبهة الديمقراطية، على أن يتم اختيار ممثلي عنهم لعضوية اللجنة التحضيرية، بحيث يتم التوافق على عددهم ونسبتهم، وتستعين اللجنة بخبرات كل العناصر التي تعبّر عن استعدادها للمشاركة في تحمل هذه المسؤولية.

رابعاً - من المستحسن أن تقوم اللجنة التحضيرية خلال المرحلة الانتقالية التي تسبق انعقاد مؤتمر تأسيس الجبهة، وانطلاقاً من رؤيتها السياسية، بإعلان مواقفها بشأن مختلف التطورات الهامة المستجدة، على مختلف الأصعدة، الداخلية والإقليمية والدولية، المتعلقة بالشأن السوري.

خامساً - من المناسب، إذا كان ذلك ممكناً، ان تقوم اللجنة التحضيرية بتخصيص موقع لها على وسائل التواصل الاجتماعي، بما يوفر لها امكانات التواصل وال الحوار وتبادل الآراء والمعلومات والخبرات، بكل ما يساعدها على أداء عملها بصورة أفضل.

سادساً - تبدأ اللجنة التحضيرية منذ الآن، بالاعتماد على جهود وامكاناتقوى التي تمثلها، بالتركيز الجاد لتأمين مستلزمات واحتياجات انعقاد مؤتمر الجبهة وعوامل إنجاحه ، سواء من حيث الظروف الملائمة والمكان المناسب ، أو من حيث الامكانات المادية واللوجستية المطلوبة ، وللوصول إلى تحقيق هذه الغاية تقوم اللجنة بتأسيس هيكلية ادارية فعالة ، ولجان عمل فرعية متخصصة بتنفيذ مهام عملية محددة، يشارك في عضويتها هذه اللجان ممثّلون لمختلف القوى السياسية والفعاليات المدنية والشخصيات المنضوية في إطار هذا المجهود الوطني المصيري.

سابعاً- ينتهي دور اللجنة التحضيرية في أول مؤتمر لتشكيل الجبهة الوطنية الديمقراطية.

دمشق- 2018\12\22

الموقعون:

1- هيئة التسيير الوطنية (تم التوقيع عنها من قبل: حسن عبد العظيم)

2- التحالف السوري للحرية والعدالة الإنسانية (جайд عزام)

3- حزب التضامن (محمد أبو القاسم)

4- الحزب الجمهوري (بسام العيسامي)

5- الكوادر الشيوعية بجبل العرب (جهاد نصر)

6- المبادرة الوطنية في السويداء (نبيل ضو)

7- نمرود سليمان (مستقل)

8- سليمان الكفيري (مستقل)

## عالم ماركسي: ماذا تتوقع من الرأسمالية؟

(July/August 2018 Issue) - مجلة "فورين أفيرز" الأمريكية - عدد تموز - آب 2018

By: Robin Varghese (روبن فارغيس) ترجمة: هيئة التحرير

<https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2018-06-14/marxist-world>



بعد كل هبوط اقتصادي تقرّباً، تظهر أصوات توحّي بأنّ ماركس كان على حقّ في التبيّن بأنّ النظام سيدمر نفسه في نهاية المطاف. لكنّ المشكلة اليوم ليست أزمة رأسمالية مفاجئة، بل هي أساليب عملها المعتادة، والتي أدت في العقود الأخيرة إلى إحياء الأمراض التي بدا أنّ العالم المتقدّم قد تركها وراءه.

ومنذ عام 1967، ظلّ متوسّط دخل الأسرة في الولايات المتحدة، بعد تعديله معدلاً بالتضخم، راكداً عند نسبة 60 في المائة من السكان، حتّى مع ارتفاع الثروة والدخل لاغني الأميركيين. التغييرات في أوروبا، على الرّغم من أنها أقلّ صرامة، تشير في نفس الاتّجاه. وتصلّ أرباح الشركات إلى أعلى مستوياتها منذ ستينيات القرن العشرين، ومع ذلك، فإنّ الشركات تختار على نحو متزايد إنقاذ تلك الأرباح بدلاً من استثمارها، مما يضرّ بالعديد من الإنّاجية والأجور. ومؤخراً، ترافق هذه التغييرات مع تراجع الديموقراطية واستبدالها بحكم تكنوقراطي من قبل النخب المعلّمة.

يميل المنظرون السائدون إلى رؤية هذه التطورات بمثابة خروج محير عن وعود الرأسمالية، لكنّهم لم يكونوا قد فاجأوا ماركس في توقع أن يؤدي المنطق الداخلي للرأسمالية بمرور الوقت إلى زيادة عدم المساواة، والبطالة المزمنة، والعمالة الناقصة، والأجور الراکدة، وهيمنة الشركات الكبيرة القوية، وخلق النخبة الراسخة التي ستعلّم قوتها كحاجز أمام التقدّم الاجتماعي. في نهاية المطاف، فإنّ الوزن المشترك لهذه المشاكل من شأنه أن يشعل أزمة عامة تنتهي بثورة.

اعتقد ماركس أن الثورة ستأتي في الاقتصادات الرأسمالية الأكثر تقدماً. بدلاً من ذلك، جاء الأمر في الدول الأقل تطوراً، مثل روسيا والصين، حيث دخلت الشيوعية في الحكم الاستبدادي والركود الاقتصادي. في غضون منتصف القرن العشرين، تعلّمت الدول الغنية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة إدارة فترة من عدم الاستقرار وعدم المساواة التي ميزت الرأسمالية في أيام ماركس. لقد ساهمت هذه الاتّجاهات مجتمعة في عدم تحقيق أفكار ماركس في نظر الكثيرين. ومع ذلك، وعلى الرغم من كوارث الاتحاد السوفياتي والبلدان التي اتبعت نموذجه، فإن نظرية ماركس تظل واحدة من أكثر الانتقادات الإدراكيّة للرأسمالية على الإطلاق. والأفضل من ذلك، فهم ماركس الآليات التي تنتج سلبيات الرأسمالية والمشاكل التي تنشأ عندما لا تقاومها الحكومات بشكل فعال، كما لم تفعل ذلك على مدى الأربعين سنة الماضية. ونتيجة لذلك، فإنّ الماركسيّة، بعيدة كلّ البعد عن أن تكون قديمة، فهي أمر حاسم في فهم العالم اليوم.

#### عالم المواد

إن مجموعة عمل ماركس واتساع شواغله شاسعة، والعديد من أفكاره حول مواضيع مثل التنمية البشرية، والأيديولوجية، والدولة كانت ذات أهمية دائمة منذ أن كتبها. إن ما يجعل ماركس ذي صلة وثيقة اليوم هو نظريته الاقتصادية التي كان يعتزمها، كما كتب في "رأس المال": "أن يضع القانون الاقتصادي لحركة المجتمع الحديث". وعلى الرغم من أن ماركس، مثل الاقتصادي ديفيد ريكاردو، كان يعتمد على نظرية القيمة لبعض التفكير الاقتصادي عند ريكاردو الذي كان يرى (السلعة) وليس (النقد)، مقياساً رئيسياً للقيمة.

يعتقد ماركس أنه في ظل الرأسمالية، فإن الضغط على رجال الأعمال لتجمّع رأس المال في ظل ظروف المنافسة في السوق من شأنه أن يؤدي إلى نتائج معروفة بشكل ملموس اليوم. أو لاً، جادل بأن التحسينات في إنتاجية العمل التي أوجدها الابتكار التكنولوجي سيحصل عليها إلى حد كبير مالكو رأس المال. وكتب يقول: "حتى عندما ترتفع الأجور الحقيقية، فإنّها لا ترتفع بشكل متناسب مع القوة الإنتاجية للعمالة". وببساطة، فإن العمال ينفقون دائماً أقلّ مما أضافوه إلى الإنتاج، مما يؤدي إلى عدم المساواة والضعف النسبي.

ثانياً، تنبأ ماركس بأن التناقض بين الرأسماليين لتنقّيل الأجور من شأنه أن يدفعهم إلى إدخال تكنولوجيا توفير العمالة. بمرور الوقت، فإنّ هذه التكنولوجيا من شأنها القضاء على الوظائف، وخلق جزء دائم من العاطلين عن العمل والعمالين بشكل كافٍ من السكان. ثالثاً، اعتقد ماركس أن المنافسة ستؤدي إلى تركيز أكبر في الصناعات وفيما بينها، حيث أن الشركات الأكبر والأكثر ربحاً تدفع الشركات الأصغر خارج نطاق العمل. وبما أن هذه الشركات الأكبر حجماً ستكون، بحكم تعريفها، أكثر تنافسية وتكنولوجية، فإنّها



ستمتع بفوائض متزايدة باستمرار. ومع ذلك، فإن هذه الفوائض ستوزع على نحو غير متكافئ، مما يضاعف من الديناميكيتين الأوليين.

ارتکب مارکس الكثير من الأخطاء، خاصة عندما يتعلّق الأمر بالسياسة. وأنه كان يعتقد أن الدولة كانت أدّة للطبقة الرأسمالية، فقد قلل من قوّة الجهود الجماعية لإصلاح الرأسمالية. في الاقتصادات المتقدمة في الغرب، من عام 1945 إلى حوالي عام 1975، أظهر الناخبون كيف يمكن للسياسة ترويض الأسواق، ووضع المسؤولين في السلطة الذين تابعوا مجموعة من السياسات الديمقراطيّة الاجتماعيّة دون الإضرار بالاقتصاد. شهدت هذه الفترة، التي وصفها الفرنسيون بـ "Les Trente Glorieuses" (بالثلاثينيّة المجيّدة)، مزيجاً فريداً تارياً من النمو المترافق، وزيادة الإنتاجية، وارتفاع الأجور الحقيقية، والابتكار التكنولوجي، وتوسيع أنظمة التأمين الاجتماعي في أوروبا الغربية، وأمريكا الشماليّة، واليابان. بدا لبعض الوقت أن مارکس كان مخطئاً في قدرة الاقتصادات الرأسمالية على تلبية الاحتياجات البشرية، على الأقل مادياً.

#### ازدهار وكساد

يبدو أن فترة ما بعد الحرب لم تضمّن لندوم. انتهى الأمر في نهاية المطاف مع أزمة الركود التضخمي في السبعينيات، عندما كانت السياسة الاقتصاديّة المفضلة للديمقراطيات الاجتماعيّة المترافقـةـ إدارة الدولة الكينزية للطلب تبدو عاجزة عن استعادة العمالة الكاملة والربحية دون إثارة مستويات عالية من التضخم. ورداً على ذلك، قام قادة عبر الغرب، بدءاً برئيس الوزراء الفرنسي ريمون بار، ورئيس الوزراء البريطاني مارغريت تاتشر، والرئيس الأمريكي رونالد ريغان، بسن سياسات لإعادة الربحية من خلال الحد من التضخم، وإضعاف العمالة المنظمة، واستيعاب البطالة.

كانت تلك الأزمة، والكساد الذي أعقب ذلك، بداية النهاية للاقتصاديات المختلطة في الغرب. ومع اعتمادها بأن تدخل الحكومة قد بدأ يعيق الكفاءة الاقتصاديّة، سعت النخب في دولة بعد أخرى إلى إطلاق العنان لقوى السوق عن طريق تحرير الصناعات وتقليص دولة الرفاه الاجتماعي. وبالاقتران مع السياسات النقديّة المحافظة والبنوك المركزية المستقلة وأثار ثورة المعلومات، كانت هذه التدابير قادرة على تحقيق معدل منخفض من التقلب، وفي بداية التسعينيات، كانت الأرباح أعلى. في الولايات المتحدة، ارتفعت أرباح الشركات بعد الضربة (المعدلة ل剔除 المخزون واستهلاك رأس المال) من متوسط 4.5 في المائة خلال 25 سنة قبل تولي الرئيس بيل كلينتون منصبه في عام 1993 إلى 5.6 في المائة من 2017 إلى 2017.

ولكن في الديمقراطيات المتقدمة، أثبت الانتعاش الطويل منذ السبعينيات أنه غير قادر على تكرار ازدهار واسع النطاق الذي حصل في منتصف القرن العشرين. وقد تم تحديده بدلاً من ذلك من خلال التفاوت والبطء وعدم المساواة. هذا التباعد الحاد في الثروات كان مدفوعاً، من بين أمور أخرى، بحقيقة أن الزيادات في الإنتاجية لم تعد تؤدي إلى زيادات في الأجور في معظم الاقتصادات المتقدمة. في الواقع، كانت الاستجابة الرئيسية لأزمة الربحية في السبعينيات هي إبطال صفة ما بعد الحرب بين الأعمال التجارية والعمل المنظم، حيث وافقت الإدارة على رفع الأجور بما يتماشى مع زيادة الإنتاجية. بين عامي 1948 و1973، ارتفعت الأجور بالتزامن مع الإنتاجية في جميع أنحاء العالم المتقدم. منذ السبعينيات بمنصفها الثاني، انفصلت في الكثير من الغرب. كان هذا الفصل حاداً بشكل خاص في الولايات المتحدة، حيث زادت الإنتاجية في العقود الأربع منذ عام 1973 بنسبة تقارب 75 بالمائة، بينما ارتفعت الأجور الحقيقيّة بقليل من عشرة بالمائة. بالنسبة إلى 60 في المائة من الأسر، لم تتحرك الأجور على الإطلاق.

إذا كانت الطفرة التي أعقبت الحرب جعلت مارکس يبدو عفا عليه الزمن، فقد أكدت العقود الأخيرة صوابه. جادل مارکس بأن النزعة طويلة المدى للرأسمالية هي تشكيل نظام لم تواكب فيه الأجور الحقيقة الزيادة في الإنتاجية. تعكس هذه البصيرة الملاحظة التي أبدتها الخبير الاقتصادي توماس بيكيتي بأن معدل العائد على رأس المال أعلى من معدل النمو الاقتصادي، مما يضمن أن الفجوة بين أولئك الذين ينحدرون من الأصول الرأسمالية وتلك التي ينحدر دخلهم من العمالة سوف تنمو بمرور الوقت.

لم يكن أساس مارکس لإدانة الرأسمالية أنه جعل العمال أسوأ حالاً في حد ذاته. بدلاً من ذلك، كان نقده هو أن تضيّع الرأسمالية قيود تعسفية على القدرة الإنتاجية التي أطلقها. كانت الرأسمالية، دون شك، تقدماً على ما حدث من قبل. لكن البرنامج الجديد جاء مع خلل. على الرغم من أن الرأسمالية قد أدت إلى مستويات لا يمكن تصورها من الثروة والتقدم التكنولوجي في السابق، إلا أنها لم تكن قادرة على استخدامها لتلبية احتياجات الجميع. كان هذا، حسب زعم مارکس، لا يرجع إلى القيود المادية ولكن إلى القيود الاجتماعيّة



والسياسية: وهي حقيقة أن الإنتاج منظم لمصلحة الطبقة الرأسمالية بدلاً من المجتمع ككل. حتى لو كان الرأسماليون والعمال الفردية عقلانيين، فإن النظام ككل غير منطقي.

من المؤكد أن السؤال حول ما إذا كان هناك أي بديل ديمقراطي للرأسمالية يمكن أن يكون أفضل من ذلك. من الواضح أن البدائل غير الديموقراطية، مثل اشتراكية الدولة التي مارسها الاتحاد السوفيتي والصين الماوية، لم تفعل ذلك. لا يحتاج المرء إلى شراء أطروحة ماركس القائلة بأن الشيوعية أمر لا مفر منه للقبول بفائدة تحليله.

لقد تنبأ ماركس بأن المنافسة بين الرأسماليين لتقليل الأجور ستشمل إدخال تكنولوجيا توفير العمالة. بمرور الوقت، فإن هذه التكنولوجيا من شأنها القضاء على الوظائف، وخلق جزء دائم من العاطلين عن العمل والعمالين بشكل كافٍ من السكان.

### قوانين الحركة

لم يتنبأ ماركس فقط بأن الرأسمالية ستؤدي إلى زيادة عدم المساواة. ولعل الأهم من ذلك هو تحديد الآليات الهيكلية التي ستنتجهما. بالنسبة لماركس، فإن المنافسة بين الشركات ستجرهم على دفع العمال أقل وأقل من الناحية النسبية مع ارتفاع الإنتاجية من أجل خفض تكاليف العمالة. بينما احتضنت الدول الغربية السوق في العقود الأخيرة، بدأ هذا الاتجاه يعيد تأكيد نفسه.

منذ سبعينيات القرن الماضي، كانت الشركات في جميع أنحاء العالم المتقدم تقطع فوائير الأجور، ليس فقط من خلال الابتكارات التكنولوجية المورفة للعمالة، ولكن أيضاً من خلال الدفع باتجاه إجراء تغييرات تنظيمية وتطوير أشكال جديدة من العمالة. وتشمل هذه العقود في الوقت المناسب، والتي تحول الخطر إلى العمال؛ بنود غير مخصصة، تقلل من القراءة على المساومة؛ وترتيبات لحسابهم الخاص، والتي تستثني الشركات من تزويد الموظفين بفوائد مثل التأمين الصحي. وكانت النتيجة أنه منذ بداية القرن الحادي والعشرين، انخفضت حصة اليد العاملة من الناتج المحلي الإجمالي باطراد في العديد من الاقتصادات المتقدمة.

كما تؤدي المنافسة إلى انخفاض حصة العمل من التعويض عن طريق إنشاء قطاعات من القوى العاملة ذات علاقة ضعيفة بشكل متزايد بالأجزاء المنتجة للاقتصاد وهي شرائح وصفها ماركس بـ"جيش الاحتياطي للعمالة"، في إشارة إلى العاطلين عن العمل والعاملين جزئياً-اتجه فكر ماركس نحو النظر إلى جيش الاحتياط هذا كمنتج ثانوي لابتكارات التي أدت إلى تشريد العمالة. عندما يتسع الإنتاج، يزداد الطلب على اليد العاملة، مما يؤدي إلى سحب عناصر من جيش الاحتياط إلى مصانع جديدة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الأجور، مما يحفز الشركات على استبدال رأس المال للعمالة عن طريق الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة، وبالتالي تشريد العمال، وتقليل الأجور، وتضخم صروف جيش الاحتياط. ونتيجة لذلك، تميل الأجور نحو مستوى معيشى "الكاف"، مما يعني أن نمو الأجور على المدى الطويل سيكون منخفضاً. وكما قال ماركس، تدفع المنافسة الشركات إلى خفض تكاليف العمالة، نظراً لخصوصية السوق التي تقييد بأن المعارض فيها أقل من خلال التجنيد بدلاً من تفريح جيش العمل.

لقد عاشت الولايات المتحدة هذا الواقع منذ ما يقرب من عشرين عاماً. على مدى خمسة عقود، كان معدل المشاركة في القوى العاملة للرجال راكداً، ومنذ عام 2000، أخذ يتراجع بالنسبة للنساء أيضاً. وبالنسبة للمجموعات غير الماهرة أكثر، مثل تلك التي لديها أقل من شهادة الدراسة الثانوية، فإن نسبة المشاركة تقل عن 50 في المائة. ومرة أخرى، كما توقع ماركس، فإن التكنولوجيا تزيد من هذه التأثيرات، واليوم، يناقش الاقتصاديون مرة أخرى احتمال انتقال العمالة على نطاق واسع من خلال الأتمتة. في الحد الأدنى، تقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن 14٪ من الوظائف في الدول الأعضاء، أي ما يقرب من 60 مليوناً، هي "قابلة للتنفيذ التلقائي للغاية". في النهاية، تقدر شركة الاستشارات (ماكينتى) أن 30٪ من ساعات العمل على الصعيد العالمي يمكن أن تكون تقافية. ومن المتوقع أن تتركز هذه الخسائر بين القطاعات غير الماهرة من القوى العاملة.

وسواء كان من الممكن أو لا يمكن استغاء هؤلاء العمال ما زال سؤالاً مفتوحاً، ويجب أن يتتجنب الحوف من إمكانات الأتمتة في تشتيت العمال ما يسمى بالمعالطة في العمل، وهو ما يفترض أنه لا يوجد سوى قدر محدود من العمل الذي يتطلب القيام به، وب مجرد أن هناك ربوت (الآلي)، فلن يكون هناك شيء للبشر. لكن الانخفاض المطرد في معدل مشاركة القوى العاملة من الرجال في سن العمل على مدى الخمسين سنة الماضية يوحى بأن العديد من العمال الذين تم خلعهم لن يتم استيعابهم في القوى العاملة إذا ما تم ترك مصيرهم إلى السوق.



إن نفس العملية التي تؤدي إلى خلع العمال -التغير التكنولوجي المدفوع بالمنافسة- تنتج أيضاً تركيزاً في السوق، مع وجود شركات أكبر وأكبر قادمة تهيمن على الإنتاج. لقد تبأ ماركس بعالم لا يحترم الاحتكارات ولكن المنافسة التافيسية، حيث يتمتع شاغلو المنصب بالأرباح الاحتكارية، ونكافح الشركات الأصغر للتخلص منها، ويحاول الوافدون الجدد الابتكار من أجل الحصول على حصة في السوق. هذا، أيضاً، يشبه الحاضر. واليوم، أصبحت شركات ما يسمى بالنجوم **superstar**، التي تشمل شركات مثل Amazon، FedEx، Apple، و **FedEx**، تهيمن على قطاعات بأكملها، تاركةً الوافدين الجدد يحاولون اختراق الابتكار. تتفوق الشركات الكبيرة على خصومها من خلال الابتكار والتاثيرات على الشبكة، ولكن أيضاً عن طريق شرائها أو تفريغ جيوبها الاحتياطية، أي استبعاد العمال.

تشير الأبحاث التي أجرها الخبير الاقتصادي (ديفيد أوتور) وزملاؤه إلى أن صعود هذه الشركات قد يساعد بالفعل في تقسيم انخفاض حصة العمالة في الدخل القومي عبر الاقتصادات المتقدمة. ونظرًا لأنها هي أكثر إنتاجية وكفاءة من منافسيها، فإن اليد العاملة هي أقل بكثير من تكاليفها. منذ عام 1982، ازداد التركيز في القطاعات الاقتصادية الستة التي تمثل 80% من العمالة في الولايات المتحدة: التمويل والتصنيع وتجارة التجزئة والخدمات وتجارة الجملة والمرافق والنقل. وكلما ازداد هذا التركيز ازدادت حصة الدخل من العمالة. في التصنيع الأمريكي، على سبيل المثال، انخفض تعويض العمال من نصف القيمة المضافة تقريرًا في عام 1982 إلى حوالي الثلث في عام 2012. حيث أصبحت هذه الشركات النابضة أكثر أهمية للاقتصادات الغربية، عانى العمال في جميع المجالات.

### الفائزون والخاسرون

في عام 1957، في أوج ازدهار أوروبا الغربية في فترة ما بعد الحرب، أعلن الاقتصادي لويفيج إيرهارد (الذي أصبح فيما بعد مستشاراً لألمانيا الغربية) أن "الرخاء للجميع والازدهار من خلال المنافسة مرتبطة بشكل لا ينفيه، ومع ذلك، فإن المسلسل الأول يحدد الهدف، والثاني هو الطريق الذي يؤدي إليه." ومع ذلك، يبدو أن ماركس كان أقرب إلى العالمة بتوقعه أنه بدلاً من الازدهار للجميع، فإن المنافسة ستخلق فائزين وخاسرين، حيث الفائزون هم أولئك الذين يستطيعون الابتكار والكفاءة.

يمكن أن يؤدي الابتكار إلى تطوير قطاعات اقتصادية جديدة، فضلاً عن خطوط جديدة من السلع والخدمات في القطاعات القديمة. هذه يمكن أن تتحقق العمل من حيث المبدأ، وتقلل من صفوف جيش الاحتياط وتزيد الأجر. وبالفعل، فإن قدرة الرأسمالية على التوسيع وتلبية رغبات واحتياجات الناس أدهشت ماركس، حتى عندما أداه تبذير النظام والتشوهات التي تسببها لدى الأفراد.

المدافعون عن النظام الحالي، وخاصة في الولايات المتحدة، غالباً ما يجادلون بأن التركيز على عدم المساواة الاستاتيكي (توزيع الموارد في وقت معين) يحجب المساواة الديناميكية للحرak الاجتماعي. على النقيض من ذلك، افترض ماركس أن الطبقات تتنازع، وأن الثروة تنتقل بفعالية بين الأجيال، وأن أطفال الرأسماليين سيستغلون أطفال العمال عندما يحين وقتهم. لفترة، بدا أن أطفال الطبقة الوسطى لديهم لقطة عادلة في أماكن التبادل مع أطفال **الخمسة** بالمنطقة العليا الدخل. ولكن مع تزايد عدم المساواة، تختفي الحركة الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، وجد بحثان حديثان قام بهما الاقتصاديان (برانك ميلانوفيش) و (روي فان دير وايدي) أن عدم المساواة يضر بنمو الدخل للقراء وليس الأغنياء. وفي الوقت نفسه، توقع بكيني أنه في حالة استمرار الاتجاهات الحالية، يمكن أن تتطور الرأسمالية لتصبح نموذجاً جديداً للترانك "تراثياً"، حيث تتوقع الثروة العائلية على أي قدر من الجدار.

### التحدي الكينزي

لم تترك نظرة ماركس الشاملة للعالم مجالاً للسياسة للتخفيف من سلبيات الرأسمالية. وكما ذكر هو ومساعده فريدرريك إنجلز في البيان الشيوعي، "إن السلطة التنفيذية للدولة الحديثة ليست سوى لجنة لإدارة الشؤون المشتركة للبرجوازية بأكملها."

حتى وقت قريب، بدا أن الحكومات في الغرب تتحدى هذا الادعاء. كان التحدي الأكبر الذي واجهته وجهة نظر ماركس يرجع إلى إنشاء وتوسيع دول الرفاهية في الغرب خلال منتصف القرن العشرين، في كثير من الأحيان (ولكن ليس فقط) من قبل الأحزاب الديمقراطيّة الاجتماعيّة التي تمثل الطبقة العاملة. المهندس المعماري لهذه التطورات كان الخبير الاقتصادي جون ملينارد كينز، الذي جادل بأن النشاط الاقتصادي لم يكن مدفوعاً بقرارات الاستثمار الرأسمالية بل بقرارات الاستهلاك الخاصة بالناس العاديين. إذا تمكنت الحكومات من استخدام أدوات السياسات لزيادة الطلب الكلي، فإن الطبقة الرأسمالية سوف تستثمر في الإنتاج. تحت راية الكينزية، حققت أحزاب كل من يسار الوسط ووسط اليمين شيئاً اعتقد ماركس أنه مستحيل: الكفاءة، والمساواة، والعمالة الكاملة، كلها



في نفس الوقت. كان للسياسة والسياسة درجة من الاستقلالية عن الهياكل الاقتصادية، التي أعطتها بدورها القدرة على إصلاح تلك الهياكل.

كان ماركس يؤمن باستقلال السياسة، لكنه اعتقد أنه يمكن فقط في القدرة على الاختيار بين الرأسمالية ونظام آخر كلياً. كان يعتقد إلى حد كبير أنه من الحماقة محاولة ترويض الأسواق الرأسمالية بشكل دائم من خلال السياسة الديمقراتية (من هذا المنطلق، يقف في اتفاق مع الاقتصادي ميلتون فريدمان الموالي للرأسمالية).

في ظل الرأسمالية، تنبأ ماركس بأن المطالب التي يفرضها تراكم رأس المال وربحيته ستندد بشكل دائم من الخيارات المتاحة للحكومات وتقويض استمرارية أي إصلاحات على المدى الطويل. يبدو أن تاريخ العالم المتقدم منذ السبعينيات قد أثبت هذا التنبؤ. على الرغم من الإنجازات التي حققتها فترة ما بعد الحرب، وجدت الحكومات نفسها في نهاية المطاف غير قادرة على التغلب على القوى التي تفرضها الرأسمالية، حيث أن التوظيف الكامل، وقوة العمل التي جاءت معها، قلل من الربحية. في مواجهة المطالب المتنافسة للرأسماليين، الذين سعوا إلى التراجع عن تسوية ما بعد الحرب بين رأس المال والعمل، وبين الشعب الذي سعى إلى إيقائه، استسلمت الدول إلى الأول. على المدى الطويل، كانت المصالح الاقتصادية لرأس المال هي التي انتصرت على التنظيم السياسي للشعب.

### الماركسيّة اليوم

والاليوم، تظل مسألة ما إذا كانت السياسة قادرة على ترويض الأسواق مفتوحة. إحدى القراءات للتغيرات التي طرأت على الاقتصادات المتقدمة منذ السبعينيات هي أنها الاتجاه الطبيعي للرأسمالية للتغلب على السياسة أو الديمقراتية أو غيرها. في هذه الرواية، كانت فترة (لـ ترينتي جلوريوس) 1945-1975 من الحظوظ. في ظل الظروف العادلة، لا يمكن الحصول في وقت واحد على الكفاءة، والعمالة الكاملة، والتوزيع المتساوي للدخل. أي ترتيب يقوم به هو عابر، وعلى المدى الطويل، يشكل تهديداً لكفاءة السوق.

ومع ذلك، ليس هذا هو السرد الوحيد. من شأن بديل واحد أن يبدأ بالاعتراف بأن السياسة في العصر الذهبي للرأسمالية، التي جمعت بين النقابات القوية، وإدارة الطلب الكينزية، والسياسة النقية المتساهلة، وضوابط رأس المال، لم تتمكن من تقديم شكل من أشكال المساواة الرأسمالية إلى الأبد. لكنها لن تستخرج أنه لا يمكن لأي شكل آخر من أشكال السياسة أن يفعل ذلك.

التحدي اليوم هو تحديد ملامح اقتصاد مختلط يمكن أن يحقق بنجاح ما حققه العصر الذهبي، وهذه المرة بمساواة أكبر بين الجنسين والعرقية. وهذا يتطلب تبني روح ماركس، إن لم يكن كل جانب من جوانب نظريته، أي الاعتراف بأن الأسواق الرأسمالية، بل وفي الواقع الرأسمالية نفسها، قد تكون أكثر الترتيبات الاجتماعية ديناميكية على الإطلاق التي ينتجها البشر. إن الحالة العادلة للرأسمالية هي تلك التي، كما كتب ماركس وإنجلز في "البيان الشيوعي"، "كل ما هو صلب يذوب في الهواء". هذه الديناميكية تعني أن تحقيق الأهداف المتساوية سيتطلب تكوينات مؤسسية جديدة مدعومة بأشكال جديدة من السياسة.

مع نفاذ أزمة العصر الذهبي في السبعينيات، تساءل الخبراء الاقتصاديين (جيمس ميد) ما هي أنواع السياسات التي يمكن أن تتفق الرأسمالية الديمقراتية الاجتماعية القائمة على المساواة، مع الاعتراف بأن أي إجابة واقعية يجب أن تتجاوز حدود الكينزية. وكان الحل الذي قدمه هو دعم إعادة توزيع دخل دولة الرفاه من خلال إعادة توزيع الأصول الرأسمالية، بحيث يعمل رأس المال للجميع. ولم تكن رؤية (ميد) ملكية للدولة بل هي ديمقراطية واسعة تملك الملكية، حيث كانت الثروة موزعة بالتساوي أكثر لأن توزيع الفرصة الإنتاجية كان أكثر مساواة.

لا تكمن النقطة في أن الملكية الرأسمالية الأوسع هي حل لمشاكل الرأسمالية في يومنا هذا، على الرغم من أنها قد تكون جزءاً من واحدة. بدلاً من ذلك، فإنه يعني أنه إذا كان ساسة اليوم من أنصار (نزعية المساواة)، فمن فيهم بيرني ساندرز (من يسار الحزب الديمقرطي) في الولايات المتحدة وجيريمي كوربين (الزعيم الحالي لحزب العمال البريطاني) في المملكة المتحدة، سينجحون في مشاريعهم الخاصة بتهجين الأسواق وإنعاش الديمقراتية الاجتماعية لقرن الحادي والعشرين، فإن هذا لن ينجح. من يكون مع سياسات الماضي. كما يعترف ماركس، لن ينجح في ظل الرأسمالية حيث لا يوجد عودة.



## ضمانات تطبيق القواعد الدستورية

### (مكتب الدراسات والتوثيق ببهيئة التنسيق الوطنية)

في أي دستور جديد يوضع في أوضاع مضطربة ناتجة عن نزاع داخلي حيث يكون الدستور الجديد ناتجاً عن مفاعيل تسوية سياسية لنزاع وطني طويل، لابد من التأكيد أثناء وضع النصوص والمبادئ الدستورية على التزام وخضوع السلطات المختلفة في الدولة لهذه النصوص والقواعد، ولن يتم ذلك تلقائياً، بل عبر اخضاع هذه السلطات لمبادئ عددة من أهمها:

١- مبدأ فصل السلطات: وهذا المبدأ قد يكون من أهم المبادئ التي تقييد وتحدد كل سلطة من السلطات المختلفة في الدولة، مما يحقق التوازن والتعاون بين كافة هذه السلطات، ويعمل على منع تغول السلطة التنفيذية على باقي السلطات، وجعل مبدأ المشروعية هو الفصل في إدارة الدولة.

٢- مبدأ الرقابة على دستورية القوانين: في أي قانون سواء كان في إطار النفاش قبل صدوره، أو في حال كان نافذاً لابد لقواعد ونصوص هذا القانون أن تكون متفقة ومرتبطة مع قواعد الدستور ومبادئه تحقيقاً لمبدأ سمو القواعد الدستورية على القواعد القانونية، وبالتالي لا يمكن لهذه القواعد القانونية أن تبدل أو تعدل القواعد الدستورية، وأي قاعدة قانونية مخالفة لنص دستوري تكون غير دستورية، وهذا الأمر يستتبع وجود رقابة مستمرة ودائمة على دستورية القوانين وذلك عبر عدة أساليب من أهمها:

آ- الرقابة السياسية: عن طريق إيجاد هيئات سياسية تقوم برقابة وقائية سابقة لإصدار القوانين من أجل تبان مدى توافق أو معارضه القانون لقواعد الدستورية.

ب - الرقابة القضائية: عبر تشكيل هيئة قضائية [مجلس دستوري، محكمة دستورية، قضاء إداري. الخ} مستقلة تمارس دور الرقابة القضائية على دستورية القواعد القانونية بشكل سابق لا صدار القانون أو بعد نفاده، وذلك بطريق الدعوى المباشرة وتسمى رقابة الإلغاء وعبر هيئات أو أفراد، إذا تبين لها أن هذه القوانين تخالف مضمون القواعد الدستورية، وهناك الرقابة بطريق الدفع بعدم الدستورية عندما تثور أثناء النظر بدعوى مقامة أمام القضاء وإثارة أحد الأطراف لمسألة عدم دستورية القانون الذي يطبق على هذه الدعوى.

٣- الرقابة المتبادلة بين السلطات التنفيذية والتشريعية: وهذه الرقابة يمكن تصور وجودها في كلا النظمتين البرلماني والنظام الرئاسي عبر وسائل عددة : (يمكن توجيه الأسئلة للحكومة من أعضاء البرلمان، تقديم الاقتراحات بتأجيل مناقشة أمر معين ، تشكيل لجان تحقيق وتقسي حفائق من قبل البرلمان، حجب الثقة عن البرلمان، ويمكن للسلطة التنفيذية بالمقابل التدخل بإجراءات تشكيل البرلمان وحق حضور جلسات البرلمان، والمساهمة في الأمور التشريعية، وتقديم مشاريع القوانين والتصديق عليها من قبل رئيس الدولة، وإصدار القوانين بتفويض من البرلمان، وفي النظام الرئاسي «الأمريكي» يمكن لكونغرس المصادقة على ترشيح نائب الرئيس في حال شغور منصب الرئيس تعين كبار الموظفين من قبل الكونغرس بأغلبية الثلثين بالاشتراك مع الرئيس وينطبق ذلك على تعين السفراء، والمصادقة على المعاهدات الدولية التي يعقدها الرئيس ، وأيضاً عزل الرئيس في حال ارتكابه لجريمة الخيانة أو الرشوة أو غيرها من الجرائم والجنح الخطيرة، وبالمقابل للرئيس ممارسة بعض السلطات التشريعية، وحق الرئيس في إقرار المسائل المالية ودعوة الكونغرس للانعقاد).

٤- رقابة المجتمع المدني والرأي العام: إن وجود مجموعات من المنظمات والجمعيات والنقابات والأحزاب الفعالة، يكون لها الدور المهم في توجيه الرأي العام في صنع القرارات السياسية العامة والعمل على تعطيلها إذا ما تعارضت مع المصلحة العامة، وأيضا العمل على مراقبة القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية والتنفيذية ومدى دستوريتها، فلا يمكن لأي بلد يتبع الأسلوب الديمقراطي في إدارة البلاد إلا الأخذ بالاعتبار دور الرأي العام والمجتمع المدني، حتى إذا أرادت السلطات الحكومية تنفيذ برامجها المعروضة أثناء الانتخابات، فإذا لم تقم بما وعدهت به فإنها سوف تدفع ثمن فشلها في الانتخابات اللاحقة.

وهناك الكثير من القواعد والمبادئ والضمانات التي يجب توفرها في الدستور في أي بلد يريد الانتقال من حالة الاستبداد إلى الديمقراطية ومن أهمها:



\*\* احترام المعاهدات والمواثيق الدولية التي تؤكد على حقوق الإنسان الأساسية.

\*\* إيجاد نصوص دستورية خاصة تعمل على تعزيز دور الأفراد والهيئات والجمعيات والمجتمع المدني في ضمان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

\*\*\* العمل على تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في المحاكم المحلية.

\*\*\* التزام الدولة بضمان عدم انتهاك حقوق الإنسان من قبل أي فرد أو هيئة أو إطار رسمي أو خاص أو جماعة.

طبعاً إن الأمثلة والمبادئ السابقة والقواعد الدستورية الجيدة والمحققة للمعايير الدولية المتعارف عليها في المجتمع الدولي والقانوني الدولي ضرورية ويدعوها في البلدان المستقرة وغير المستقرة ، أما في البلدان التي تمر بأزمات أو نزاعات وطنية طويلة وتعاني من الاستبداد المزمن وتزيد السير على طريق الانتقال إلى مرحلة جديدة تنتهي الأزمة والانقسامات المجتمعية والسياسية، فلا يمكن لها أن تستقر وتحقق عملية الانتقال السياسي من الاستبداد إلى دولة مدنية ديمقراطية تعددية بالإضافة لوجود الضمانات التي تساعده على نفاذ القواعد الدستورية، بل يجب في الوضع السوري المعقّد إيجاد ضمانات دولية لتنفيذ ما يتفق عليه الأطراف المتنازعة، عبر قرارات ملزمة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي كي لا يعمد أي طرف للإخلال بعملية التسوية النهائية، حتى يتم الوصول إلى حالة من الاستقرار السياسي تضمن عدم العودة إلى الوراء.

### زاوية اقتصادية:

وفق (مركز دمشق للأبحاث والدراسات - مداد) فقد ارتفعت معدلات التضخم المسجلة للمكونات الرئيسية لسلة المستهلك خلال الفترة (2000: سنة الأساس 2011-2015):

[/www.dcrs.sy//](http://www.dcrs.sy//)

البيان	2015	2014	2013	2012	2011
الاغذية والمشروبات غير الكحولية	29.49 %	20.96 %	108.15 %	39.65 %	7.51 %
المشروبات الكحولية والتبغ	54.86 %	26.80 %	87.00 %	67.76 %	4.94%
الملابس والأحذية	48.55 %	27.39 %	93.03 %	34.88 %	3.44 %
السكن والمياه والكهرباء وغاز وأنواع الوقود الأخرى	33.07 %	17.23 %	46.32 %	40.90 %	10.72 %
التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية	37.17 %	32.50 %	84.10 %	37.05 %	3.71 %
الصحة	43.49 %	39.78 %	56.92 %	16.94 %	4.85 %
النقل	61.26 %	17.21 %	78.14 %	28.59 %	3.38 %
الاتصالات	37.70 %	33.02 %	31.51 %	0.28 % - 0.45 %	



49.31 %	31.30 %	75.46 %	28.53 %-1.95 %	الترويج والثقافة
21.32 %	15.85 %	33.86 %	11.98 % 5.29 %	التعليم
34.50 %	53.67 %	152.13 %	39.36 % 1.62 %	المطاعم والفنادق
40.33 %	25.49 %	72.19 %	31.40 % 2.19 %	سلع وخدمات متعددة
47.20 %-1.77 %	57.63 %	10.51 % 0.00 %		الترويج والثقافة - غير ربحية
35.29 %	22.73 %	81.70 % 36.19 % 6.74 %		الرقم القياسي العام

لقد ولدت الأزمة أعباء أثقلت معيشة المواطنين مقارنة بما هو الحال في العام 2010 فقد ارتفعت رسوم الخدمات الضرورية (ماء - كهرباء - اتصالات) كما تم رفع الأسعار الإدارية للمحروقات (المازوت - الغاز - البنزين - الفيول) وترافق ذلك مع فقدان وجودها في السوق وانتشرت السوق السوداء للغاز والمازوت وبأسعار أعلى من أسعارها الرسمية كما أثر ارتفاع أسعار المحروقات في أسعار كل المنتجات والسلع وتكليف النقل.

أظهرت نتائج مسح دخل ونفقات الأسرة والرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام 2009 الذي قام به المكتب المركزي للإحصاء - إن وسطي الإنفاق الشهري للأسرة السورية والذي كان يتراوح بين 30 - 35 ألف يجب أن يرتفع ليتراوح بين (100 - 110 ليرة سورية) لكي يعيش المواطن في مستوى معيشة نفسه قبل الأزمة.

إن الإنفاق الشهري للمواطن السوري على مجموعة السلع الرئيسية في العام 2009 الذي وصل ل ( 14067 ) كان يتوزع بشكل رئيسي على البقول والخضار بمبلغ ( 2353 ) وعلى اللحوم ( 2258 ) وعلى الخبز والحبوب ( 1902 ) أما في عام 2014 ونتيجة للتضخم وارتفاع الأسعار أصبحت المكونات نفسها تكلف المواطن ( 53854 ) موزعة على البقول والخضار ( 8370 ) لللحوم ( 7690 ) والخبز والحبوب ( 7049 ) أما في القطاع غير الغذائي فقد كان الإنفاق الشهري للأسرة السورية يصل إلى ( 16748 ) موزعة على اهم المكونات : الإيجار ( 5396 ) والنفقة ( 1917 ) ثم الملابس والأحذية ( 1720 ) أما قطاع الخدمات والتడفئة ( كهرباء - ماء - ما ورث ) فوصل إلى ( 2431 ) وعلى فرض عدم تغير النمط الاستهلاكي للأسرة وأردنا المحافظة على المستوى المعيشي للأسرة في عام 2014 فإنها تحتاج إلى 46549 لإنفاق على القطاع غير الغذائي .

ولا بد من التوبيه أن هذه الأرقام والنسب تم تقديرها من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية البديلة بين عامي 2011-2015 وأقرب ما تكون للدقة ومأخوذة من مركز دمشق للأبحاث والدراسات - تقرير تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري 2011-2015.

### بيان صحفي صادر عن (الحزب الشيوعي الأيرلندي)

بتاريخ 11 كانون الأول 2018

### احتجاج السترات الصفراء - دروس للعمال الأيرلنديين

لقد كشفت احتجاجات ذوي "السترات الصفراء" الأخيرة في فرنسا الأزمة العميقة داخل الرأسمالية والطبيعة الحقيقية للدولة، فالعمال لم يعودوا يرغبون في تحمل عبء هذه الأزمة. وما هو واضح هو أن الاحتجاجات في فرنسا لم تكن تتعلق بقضية واحدة. فقد كان هناك العديد من التأثيرات من صفوف اليسار، لكن المجموعة المختلطة تعكس أيضاً التأثيرات القومية والفاشية المتزايدة في أوروبا، إذ يكافح الناس لفهم الظروف الاقتصادية الفاسدة، التي تفرضها الحكومة الفرنسية، ويطالب بها الاتحاد الأوروبي.



نحن نعبر عن تضامننا مع الطبقة العاملة الفرنسية، التي شاركت في هذا الكفاح الكبير، ومع نقابتهم العمالية، التي شاركت في صراع طويل ضد الحكومات الفرنسية الحالية والماضية.

نحن في إيرلندا لدينا تاريخ فخور للغاية بعدم السماح للفاشية بالوصول إلى موطن قدم، ويجب أن يظل هذا أولوية بين احتجاجات السترات الصفراء هنا. يجب ألا يغيب عن العمال أن من يتسبب في عدم المساواة المتزايدة في مجتمعنا، ليس المهاجرين أو "المتسكعين"، بل الرأسماليون، وأن العمال بعض النظر عن الجنس أو اللون أو العقيدة يدفعون الثمن، وكذلك عائلاتنا ومجتمعاتنا، فنحن جميعاً نضحي من أجل تلبية جشع الشركات العالمية الغنية وأصحاب السندات العالمية.

ليس المهاجرون هم من يتسبب في أزمة السكن، بل سياسة الحكومة من خلال تسلیع سوق الإسكان. ليس المهاجرون هم الذين أوصلوا إلى رواتب منخفضة؛ بل سعي أصحاب العمل لتحقيق أقصى ربح، وهذه هي طبيعتهم. لم يكن الاحتيال على الرفاه الاجتماعي هو الذي أفلس البلد، بل الإقراض المتهور من البنوك. إقراضها للشركات الكبيرة كي تقوم بالمقامرة.

لقد اضطر العمال إلى دفع ثمن الكفالة البنكية، في حين انطلق الأغنياء إلى أعمالهم الحرة. وعندما لم ترغب المؤسسة السياسية والنخب الاقتصادية الحاكمة في سداد ديونها، فقد وضع هذا الدين على ظهر الشعب العامل.

ليس المهاجرون هم الذين يتسبّبون في قوائم الانتظار في المستشفيات، وإنما الاستراتيجية الحكومية لتحديد أولويات الطب الخاص والرعاية الصحية الخاصة مع خفض التمويل لخدمة الصحة العامة.

لقد قامـت الحكومة البرجوازية بكل هذا من أجل سداد ديون مصرافية خاصة، سلبتـنا خدمة صحـية جـيدة إلى جانب الإسـكان العام وكل الـخدمـات الأخرىـ التي تـتوـقـعـهاـ في مجـتمـعـ مـتـحضرـ،ـ وـالـعـلـيـمـ،ـ وـالـنـقـلـ،ـ وـرـعـاـيـةـ الـأـطـفـالـ،ـ وـأـكـثـرـ مـنـ ذـلـكـ بـكـثـيرـ.

سننضم إلى احتجاجات السترات الصفراء في دبلن في نهاية هذا الأسبوع، وسوف تشجع جميع المواطنين على المشاركة. يجب أن نركز على ما نبحث عنه.

إنه ليس تغيير الحكومة.

إنه تغيير النظام!

لجميع المواطنين الحق في السكن العام والصحة والتعليم والنقل!

يجب أن نطالب بوقف جميع التخفيضات التلفيسية، وتخفيف سن التقاعد إلى 60 سنة.

يجب أن يحتفظ بنك AIB بالملكية العامة كبنك تنمية وطني.

يجب أن نرفض الاتحاد الأوروبي، وأن نصل إلى مخرج إيرلندي.

نحتاج إلى إيرلندا جديدة متحدة مستقلة اقتصادياً ومسؤولة عن مصيرنا.

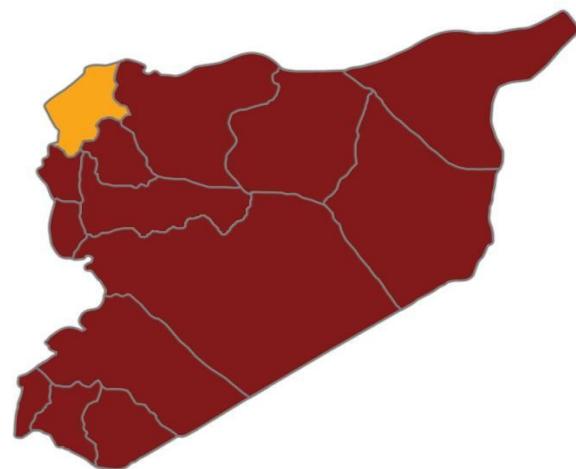
ينبغي أن ينص الدستور على الملكية العامة وإدارة جميع مواردنا الطبيعية بما في ذلك المياه والنفط والغاز والمعادن.

علينا استرجاع بلادنا من أيدي البنوك والمصاربين ومن سيطرة الاتحاد الأوروبي عليها.

نـحنـ بـحـاجـةـ إـلـىـ تـغـيـيرـ جـذـريـ يـضـعـ جـمـيعـ القـوـىـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ فـيـ أـيـدـيـ الـعـالـمـ.

لا تدعوا الأغنياء والأقليات يقسمونـاـ،ـ فـسـلـاحـهـمـ الرـئـيـسـيـ هوـ جـعـلـنـاـ منـقـسـيـنـ.

الوحدة هي قوتنا.



موقعنا على الإنترنت:



[www.scppb.org](http://www.scppb.org)

صفحتنا على الفيسبوك:



[facebook.com/scppb.org](https://facebook.com/scppb.org)